

حكومة دبي
الأوقاف والشئون الإسلامية

مفتاح الدراية
لأحكام
الوقف والعطايا

تأليف
يوسف أسحوق محمد النيل
مستشار دائرة الأوقاف والشئون الإسلامية بدبي

طبع على نفقة
صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم
نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة حاكم دبي

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب
مفتاح الدراية لاحكام الوقف والعطايا
لمؤلفه
يوسف اسحق حمد النيل
غفر الله له ولوالديه ولشايعه ولاحبابه - آمين

وقف لله تعالى على نفقة

صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم
نائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة
حاكم دبي

(الطبعة الاولى)
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م

مراجع كتاب مفتاح الدراية لاحكام الوقف والعطايا

(١) القرآن الكريم

(ب) كتب التفسير :

- ١ - الجامع لاحكام - للامام القرطبي (ج) ١٠
- ٢ - الفتوحات الالهية - تأليف سليمان بن عمر العجيلي الشافعي
- الجمل ج ٣

(ج) كتب الحديث :

- ١ - موطأ الامام مالك - شرح الزرقاني
- ٢ - مسند الامام احمد بن حنبل
- ٣ - فتح الباري - شرح الصحيح لابن حجر العسقلاني
- ٤ - شرح صحيح البخاري للعسقلاني
- ٥ - صحيح مسلم
- ٦ - منتخب كنز العمال للعلامة على بن حسام الدين الشهير بالمتقي
- ٧ - سبل السلام للامام محمد بن اسماعيل المعروف بالامير / ج ٣
- ٨ - الترغيب والترهيب - للحافظ الثقة أبو محمد زكي الدين المنذري

(د) كتب السادة الاحناف :

- ١ - شرح ابن عابدين ج ٢ و ج ٣
- ٢ - المبسوط للسرخسي الجزء ١٢
- ٣ - النهاية في محرر الفقه والفتاوي للطوسي
- ٤ - الخصاف للامام احمد بن عمر الخصاف
- ٥ - الاسعاف لبرهان الدين بن موسى الطرابلسي
- ٦ - رد المحتار على الدر المختار على متن تنوير الابصار للعلامة ابن عابدين ج ٣
- ٧ - كتاب بدائع الصنائع في تركيب الشرائع - تأليف العلامة الامام علاء الدين ابي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء .

٨ - الهداية مع الدراية في منتخب أحاديث الهداية - حاشية العلامة محمد عبد الحي للكنزى للامامين الجليلين المرغينانى والعسقلاني

هـ) كتب السادة المالكية :

- ١ - حاشية الدسوقي
- ٢ - فتح العلى الملك - فتاوي الشيخ عlish
- ٣ - التبصرة - لابن فرحون
- ٤ - حاشية الخطاب - شرح مختصر خليل
- ٥ - المواق - شرح مختصر خليل
- ٦ - مختصر ابن عرفة
- ٧ - الشرح الصغير ج ٤
- ٨ - حاشية العلامة الصاوى وتقريبات الدكتور كمال وصفي
- ٩ - القوانين الفقهية لابن جزي الغرناطى المالكي
- ١٠ - مشكلات النوازل لسيدى عبد الله بن الحاج ابراهيم الشنقيطى

و) كتب السادة الشافعية :

- ١ - التحفة للامام ابن حجر الهيتمي
- ٢ - مغنى المحتاج على المنهج للخطيب الشربيني
- ٣ - الاقتناع في حل الفاظ ابي شجاع - لشمس الدين محمد احمد الشربيني الخطيب الشافعي
- ٤ - حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج للعارف بالله الشيخ عبد الحميد الشرواني والشيخ احمد بن قاسم العبادي والعلامة شهاب الدين احمد بن حجر الهيتمي
- ٥ - اسنى المطالب
- ٦ - روضة الطالبين للامام ابي زكريا يحيى بن شرف النووى
الدمشقي ج ٥

ز) كتب السادة الحنابلة :

- ١ - المغنى لابن قدامة الحنبلى
- ٢ - مطالب اولى النهى في شرح غاية المنتهى للعلامة مصطفى السيوطي .

- ٣ - الفواكه المعيدة في المسائل المفيدة للعلامة أحمد سنقر ج ١
- ٤ - الكافي لابن قدامة الحنبلي ج ٢
- ٥ - الروض المربع شرح زاد المستقنع لابن ادريس البهوتي ج ٢
- ٦ - زاد المستقنع للعلامة شرف الدين أبو النجا المقدسي
- ٧ - كتاب الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف ج ٢

(ح) كتاب الفقه على المذاهب الاربعة :

(ط) كتب اخرى :

- ١ - الكامل لابن الاثير
- ٢ - المحدد الفاصل للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الراهرمزى
- ٣ - حياة الصحابة
- ٤ - حسن المحاضرة للسيوطي
- ٥ - القاموس المحيط للفيروز بادی
- ٦ - المصباح المنير

بسم الله الرحمن الرحيم
تعريف لمفتاح الدراية
بقلم فضيلة العلامة الشيخ توفيق احمد عاشور

من علماء الازهر الشريف - موجه التربية الاسلامية بوزارة
التربية والتعليم بدولة الامارات العربية المتحدة

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله محمد بن عبد الله
المبعوث رحمة للعالمين كما قال (انا الرحمة المهداة) ورضى الله عن الذين
اتبعوه باحسان الى يوم الدين ..

وبعد فان العلم رحم بين اهله يجمعهم على كلمة الحق ويوحد بينهم
في اتباع الصديق تعرفنا على منهج الله ووقوفنا على هدى رسوله صلى
الله عليه وسلم ورابطة التوحيد هي اقوى الروابط لانها تستمد قدسيتها
من الكتاب والسنة مصدرين كبيرين ومنبعين صافيين اساسيين لتشريع
الله وهدى السماء ..

وما دام الحق هو الرائد والنبي المصطفى هو القائد فان كل لقاء
بين العلماء هو لله وصال وكل كلمة تقال هي بقصد تحقيق الكمال ..

ومن ثم كان لقائى مع اخى فضيلة الاستاذ الشيخ يوسف اسحق
حمد النيل العالم الثبت الباحث دائما عن هدى الله فيما يأتى وفيما يدع
من قول او فعل وهو الذي اتخذ من بيته نديا للفكر الاسلامى وملقى
للعالمين على احياء التراث ..

عرفت الشيخ الفاضل وعرفنى منذ وطئت قدمه ارض الامارات
العربية وفي مدينة دبي كان اول لقاء . لكننى شعرت ولعله قد شعر
ايضا معى بأننا التقينا قبل ذلك منذ اخذ كل منا مكانه في الدعوة والتعرف
على المنهج الالهى منذ امد بعيد ..

فلقاؤنا اذا يسبق الوجود في دبي ويسبق لقاء الاجساد على ارض
الامجاد او ليس قد ربط بيننا كتاب كريم ؟ وهدى نبي عظيم ؟ واسلام
وارف الظلال جنى الثمار داني القطوف للمؤمنين واضح المراد للمريدين ؟
او ليست هناك حقيقة التمسنا معا في اروقة الفضل ومعاهده وحيث
تحنو الكعبة المكرمة على طالب العلم في رحاب الحرم المكى او في جوار
النبي العربي ؟ ..

وتعنا معا أنا وأخى على كتب التراث نملا منها الرؤوس ونغذى النفوس ونثرى المعرفة وبين أيدينا النخبة الممتازة والصفوة المباركة من العلماء الاجلاء . انهم روافد الفكر ونقلة الرسالة وحمة الامانة وورثة الانبياء كانت وما تزال رغبتنا في العلم لذات العلم وحبا في استكناه اسرار الله في تشريعاته والسجود لعظمته وتعالى الله لن يصل الى سراره مخلوق طبيعة تفكيره محدودة وقوة ادراكه محدودة ولولا ومضات من اشراقات النفس يمنحها الله لعبده فتبدد الغيوم والمهوم لابت النفس بخفى حنين ..

ان تقوى الله وحدها تؤنس الغد فيقع على المنهج ويلتقى مع الهدى ويكون له نمط سلوك ودليل عمل وصدق الله العظيم (واتقوا الله ويعلمكم الله) ..

التقيت اذا وأخى يوسف طالبى علم نات بهما الدار وشط المزار — والتقينا باحثين عن المنهج الالهى في معطياته وهدى الرسول الامين في توجيهاته — والتقينا على ارض دبي تجمعنا الدعوة الى الله وان اختلفت مجالات العمل — ومن قبل التقينا غراسا يستمد من النيل العظيم ماء الحياة وعذب الحياة ..

والحق ان الانسان حين يجلس الى الشيخ او يفد الى بيته العابر يحس انه في حضرة عالم جليل القدر نابه الذكر عالم من الرعيل الاول ذوى المروءة والفضل والسماحة والنبل . فبيته مسجد ومجلسه ذكر وقضاياه علم ووصاياه رحمة وحديثه هادى واسلوبه ليس ومناقشاته كلها فى ضوء الهدى وكل ذلك يكشف عن كرم ارومته واصالة محتدة ورفاهة حسه وعلو همته وشفافية نفسه .. وهكذا العلماء ..

وقد اطلعت على اصول كتابه (مفتاح الدراية لاحكام الوقف والعطايا) وكنت اظنه مجرد تعريف باحكام الوقف والعطايا . هكذا كان ظنى ساعة اخذت البحث ومرت ايام دون ان اقلب صفحاته بسبب اعمالي الوظيفية وهي عادة تستغرق وقتى وما يبقى منه اعاني فيه من اوصاب النهار واسجل خصيلة يومية من زياراتى اليومية للمدارس بمنطقة الفجيرة وما حولها من كلباء وخورفكان ودبا ومسافى وقرى تتناثر بين الجبال تكمن فيها المدارس مصابيح هداية وعلامات حضارة .. الى غير ذلك من اعمال الامتحانات ... و ... و

ثم عدت الى وقتى — وقد خف العمل نوعا ما — فأحسنرت ترتيب الوقت كما يفعل الطالب ساعة يقترب موعد الامتحان وحددت ساعات

بالليل حيث الصفاء التام وكنت احسبني منتهيا من قراءة هذا الاصل في
في ثلاث ساعات فاذا به يجذبني ثلاث ليال عكوبا عليه ما استطعت خلالها
هجر هذا الاصل . وكنت الحريص الحريص على الوصل ..
ونظرة الى ثبت المراجع التي اعتمد عليها البحث تعطى القارىء
العزيز فكرة عن الجهد المبذول والعمل الموصول ..

لقد حشد الشيخ مشكورا في كتابه الاحكام الشرعية مؤيدة بادلتها
واسانيدھا في امانة العالم ودقة الباحث واستيعاب المفكر وليس ذلك
بغريب على من عاش في رحاب العلم تظله الكعبة ويمنحه الامن الحرم
الامن . تربى على موائد القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة . انقطاعا
الى الله عن كل ما في الحياة من زبوف وزخارف ..

مدى احاطة الكتاب بالأحكام :

١ — لقد احاط الكتاب بأحكام الوقف احاطة السوار بالمعظم وعالج قضيته من جميع الجوانب والزوايا علاجا نعهده كافيًا ووافيًا قرن فيه الى الحكم حكمته وجمع الى الدعوى دليل ردها ومبطل كيدها وإبان بما لا يخفى على ذى حس أو ادراك .

- أ . ان الوقت من خصائص الامة الاسلامية فهو منتقبة وليس مثلبة وهو من القربات ..
- ب . ان الوقف من منهج الله وهدى النبوة وان الاوائل أخذوا به فهو قطعًا لمصلحة البشر ..
- ج . ان الواضع للتشريع هو اللطيف الخبير العليم بالدقائق والجلائل — ولهذا فهو تشريع واف وعام — ولقد اقر رسول الله صلى الله عليه وسلم الوقف وأمر به وفعله وكانت هناك بالمدينة المنورة حوائط وبساتين وقفها رسولنا الامين منها : —
(الدلال — البرقة — مشربة ام ابراهيم — الاعواف ... و ...
و) وكذلك فعل عثمان بن عفان ذو النورين في وقفه (بئر رومة) وكذلك فعل الزبير بن العوام حيث وقف (دوره بمكة) ..

٢ — تكلم الكتاب عن انواع الوقف (الاهلى — والخيرى) باعتبار كل واحد منهما قسمًا مستقلًا وكلام الشيخ طيب وممتاز حقًا فيه تفصيل دقيق وتحليل رقيق وكنت أؤثر أن يضيف لتمام النفع قسمًا ثالثًا هو الوقف (الاهلى والخيرى معا) ذاك أن كثيرا من الناس فسي العصور الحديثة جعلوا وثيقة الوقف تنتظم القسمين معا وربما كان ذلك على سبيل المشاع بأن يعمدوا الى عقار مثلا فيجعلوا جزءًا منه للذرية وجزءًا آخر للخير كالمساجد وطلبة العلم والفقراء .. واغلب ظني أن الشيخ لم يذكر هذا اعتمادًا على أن ما هو (اهلى) من الوقف يلحق (بالاهلى) وما هو (خيرى) يلحق (بالخيرى) وايضا فلان مثل هذه الصورة لا تقع في هذه البلاد ..

٣ - حاول بعض ادعياء الثقافة عامة والاقتصاد بخاصة من اصحاب الأفق الضيق الذي تحكمه المادة ولا يحكم المادة ويأخذه البهرج والمظهر دون المكنون من الجوهر أن ينالوا من الوقف كتشريع وساقوا لذلك ادلة أوهمى من بيت العنكبوت وقد تصدى لهم الشيخ بما رد كيدهم الى نحورهم وأبطل دليلهم وكشف عن جهلهم بالمنهج وضالة فكرهم وضحالة فقههم دفاعا عن دين الله وهدى السماء .. لم يؤخذ في رده بوظيفة يشغلها صاحب الدعوى المردودة والفكر الاسن أو جامعة ينتسب اليها البحث الامن فكثيرا ما قدم الباطل في ثياب براقة تحت قباب الجامعات - تحت اسم الحرية والمنهج العلمى - فمتى يثوب هؤلاء الى رشدهم ويعودون الى دينهم ؟ ..

موضوعات ضرورية عاجلها الكتاب :

طرق الكتاب عدة موضوعات تهتم كل مسلم ويحب الناس ان يتعرفوا الى الحكم الشرعى فيها وهذه من المحاسن التى قلما تجتمع في بحث او تتعاقب في كتاب وهو بهذا الجمع بينها يغنى عن الرجوع الى عشرات الكتب ويوفر الوقت للاطلاع من هذه الموضوعات : —

١ — بدعة الغاء الوقف الاهلى وهي بدعة اقدم عليها بعض المسئولين في بعض بلاد الاسلام بحجة المصلحة او استجابة للهوى وعلم الله ان عين الضرر هو الالغاء فالتشريع من الله وهو وحده العليم بما يصلح للناس او يصلح للناس ..

٢ — جواز المضاربة بالدراهم الموقوفة وشراء الاسهم من الشركات او المصارف — ذات الطابع الاسلامى والتعامل وفق احكام الشريعة الاسلامية وذلك للانتفاع بالمائد من وراء هذا العمل اذ المال وظيفة اجتماعية رسم لها الاسلام الطريق الصحيح الذي يعود بالخير على ابناء الاسلام وقد احسن الشيخ صنعا حيث نقل الينا فتوى الناطقى عن محمد بن عبد الله الانصارى من اصحاب زمر ابن الهذيل صاحب الامام الاعظم ابى حنيفة النعمان .

٣ — جمود العقليّة وتحجر الفكر امام خراب الوقف وعدم نمائه او حتى عدم وجود عائد له وهو موضوع عاجله للشيخ بحكمة ودراية وعمق . والذين جمدوا بفكرهم وجمدوا ادراكهم للنظرة الاسلامية الواسعة كانوا يتخرجون من الفتوى ظنا منهم ان ذلك عدوان على شرط الواقف — وقد نقل الشيخ جواز بيع الوقف الخرب وان يشترى بثمنه ما يرد على اهل الوقف ويفل عليهم وان يجعل وقفها كالاول . واورد على عادته كثيرا من الآراء والادلة في امانة علمية ووفاء للسابقين موضحا سماحة الاسلام في عملية ابدال الوقف بعين اخرى اكثر نفعا واحظ واكبر غبطة للوقف ..

٤ — جواز الوقف على اهل الذمة (بشروطه) لان ملكيتهم محترمة والصدقة عليهم جائزة واستدل الشيخ على هذا الجواز باذلة قيمة يسوقها الاسلام هدية لأولئك الذين يرمون الاسلام بالتخلف دون وعى منهم ودون ادراك لمعطيات هذا الدين ومن الادلة التى ساقها وتطهثن النفس اليها : —

١ . ما ذكره صاحب كتاب المغنى من أن ام المؤمنين السيدة صفية بنت حى بن اخطب زوجة النبي عليه السلام قد وقفت على أخ لها يهودي ظل على دينه ..

ب . ما روى من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أمر بالانفاق من بيت المال على يهودى كبرت سنه ولم يعد قادرا على العمل وقال قوله المشهور : —

« ما انصفناك : اكلناك لحما بأخذ الجزية وتركناك عظما »
وتحضرني في هذا الباب مقولة اسماء بنت ابي بكر الصديق لرسول الله صلى الله عليه وسلم : —
« يا رسول الله — ان أمى قدمت وهي راغبة أفأصل أمى ؟
قال نعم صلى أمك » وأم اسماء كانت مشركة حين قدمت المدينة وطلبت من انتهت الصلاة ..

٥ — فتاوى خاصة بالمساجد — المقابر — العقار ..

٦ — المساجد — الاروقة — مطلى العيدين — مصلى الجنائز ..
وقد أبان فيها أحكام الشرع بما لا يدع مجالا لاي لبس أو غموض أو يبقى سؤالا لسائل ثم توج بحثه بأمور العطايا وأن جاءت مقتضبة لكنها وفية وهى : —

٧ — العمرى — الرقبى — الوصية — الهبة ..

والحق أن الكتاب مادة خصية وبحث قيم كان المسلمون في زماننا في حاجة شديدة اليه ليجددوا شباب القربات وطرق الطاعات — جمع فيه كاتبه الشيخ يوسف حماد دراسته وعصاره ما أطلع عليه ووقفه الله تعالى اليه متبعا في بحثه المنهج العلمى والأسلوب العربى في عرضه لفكرة وبسطة للاحكام مع حسن الترتيب والتبويب جعله الله عملا خالصا لوجهه الكريم .

وإذا كان لى من وصاة فهى رجاء الى دائرة الاوقات بدبى وعلى رأسها الأخ الصديق فضيلة الشيخ عبد الجبار الماجد أن تضاعف العدد المطبوع لتمام النفع — والله ولي التوفيق والسداد ..

توفيق احمد عاشور

بسم الله الرحمن الرحيم
مقدمة
كتاب مفتاح الدراية لاحكام الوقف والعطايا

الحمد لله ملهم الصواب الحميد المحسن الرؤوف الوهاب — الذي ارسل عبده سيدنا محمدا هبة لعباده — وايده بفصل الخطاب وجعل المحسنين من امته وقفا للبر والاحسان وحضهم على العمري واليه الاحتساب — اللهم صل وسلم وبارك على عبدك سيدنا ومولانا محمد الذي وصفته بالرحمة والرافة — فكان خير من اليك اناب — فصلوات الله وسلامه عليا وعلى اله وصحبه — ورضى الله عن اتبعهم باحسان الى يوم العرض والمآب ..

سبحانه اوصى بالوالدين احسانا حيث قال : (ووصينا الانسان بوالديه حسنا) وامرنا بعبادته الها واحدا ورغبنا في المعروف وكفالة الايتام رحمة بالضعفاء والمساكين بقوله تعالى : (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين احسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذى القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل وما ملكت ايمانكم ان الله لا يحب من كان مختالا فخورا) ..
ويعد : —

فلقد سعدت بالتعاون مع العالم الجليل سماحة الشيخ عبد الجبار محمد بن الماجد في العمل بدائرة الاوقاف والشئون الاسلامية بحكومة دبي حرسها الله واثناء دراستنا في اعمال الاوقاف وشئون المساجد بغية تطويرها، عرضت لنا بعض مسائل الوقف التي تحتاج الى نظر في كتب الفقه لاجتلاء احكامها — فعرجت على مظانها التي دونها العلماء المحققون وحرروها تحريرا ينفي الشك ويفيد اليقين مما استنبطوه من محكم الايات وما انتزعوه من احاديث واعمال سيد الكائنات صلوات الله وسلامه عليه — فاستخرجت من خزائن اسرارهم وثمار افكارهم بعض الاحكام التي عرضها سماحة الشيخ عبد الجبار على صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم اطال الله حياته — وينعد الاطلاع عليها وجه بدعها ببعض احكام الوقف لانه لا ينبغي لاحد ان يقدم على امر من امور الدين او الدنيا الا بعد معرفته بحكم الله فيه ..

ثم امر سموه بطبعها ونشرها لتعم الفائدة — فتم ذلك بعون الله ووضعته في هذا الكتيب الذي سيكون باذن الله بمثابة المفتاح لاحكام الوقف

وسميته : (مفتاح الدراية لاحكام الوقف والعطايا) .
هذا ولم اكن فيها جمعته مبتدعا — بل كنت متبعا — وليس لي من فضل
الا ما بذلته من جهد فيهم كلام العلماء وتنسيقه ووضعه في اسلوب مبسط
لاقرب للقارئ فهمه فينير السبيل لمن اراد ان يذكر او اراد شكورا ..

والله سبحانه وتعالى اسال ان يجزل المثوبة لصاحب السمو الذي
امر بأن يطبع الكتاب على نفقته — وأن يجعله حجابا له من النار — كما
نسأله ان ينفع بهذا الكتيب كما نفع بأصوله — فهو نعم المولى ونعم النصير ..
وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى اله وصحبه وسلم ..

يوسف اسحق حمد النيل
غفر الله له ولوالديه واشايخه والمسلمين
امين

مدخل إلى أحكام الوقف :

أن من يمعن النظر في شريعة سيدنا محمد صلوات الله وسلامه عليه ، يدرك انها في كل الامور التي امرنا بها الله سبحانه وتعالى يكن من ورائها حكمة او حكم تهدف لمصلحة الانسان لان هذه الشريعة تميزت على سائر الشرائع التي سبقتها بانها عنيت بأمرى الدين والدنيا — وكفلت للبشرية جمعاء ما ينفعها في كل زمان ومكان فجاءت رسالته صلوات الله وسلامه عليه في كتاب منير — نظم العلاقة بين العبد وخالقه وبين الانسان واخيه الانسان — فربطها بوشائج الاحسان التي تظهر في الصلوات بينهم ..

فالفرق بين هذه الشريعة السمحاء وبين الدساتير والقوانين التي وضعها البشر انها من عند الله العزيز الحكيم — العليم بمصالح عباده في كتاب (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد) يدفع الانسان لفعل الخير ورغبة فيما عند الله وابتغاء مرضاته في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون الا من أتى الله بقلب سليم ..

فالوقف من هذه السبل التي تعتبر من اعظم القربات التي يتزلف بها العبد الى خالقه ، وهو من خصائص هذه الامة ، قال الامام الشافعي رضوان الله عليه : (لم يحبس أهل الجاهلية دارا ولا ارضا فيما علمت — واما حفرهم بئر زمزم وبناء الكعبة فقد كان على سبيل المفاخرة) ..

وقال النووي رحمه الله : « الوقف مما اختص به المسلمون » — وقد فهم الصحابة رضوان الله عليهم من افعاله وأقواله صلوات الله وسلامه عليه أن الوقف من انجح المساعي واعظم الاعمال الصالحة لدوام ثوابه وعدم انقطاعه بعد الموت ..

وقد كتب علي بن ابي طالب كرم الله وجهه في اخر وصيته في صدقته ليصرف الله الفار بها عن وجهه يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وقال محمد ابن علي بن ابي طالب رضى الله عنه : تصدق علي بأرض له بتلا (١) .. وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه : لم نر خيرا للميت ولا للحي من هذه الحبس الموقوفة — اما الميت فيجربى اجرها عليه واما الحي فتحبس عليه ولا توهب ولا تورث ولا يقدر على استهلاكها ..

(١) قال صاحب القاموس المحيط — بظه — اي قطعة والبتول المنقطعة من الرجال وسميت السيدة مريم بالبتول لانقطاعها عن الرجال . وسميت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم بالبتول لانقطاعها لله سبحانه وتعالى ..

حكمة مشروعية الوقف

١. ان الوقف من القربات التي يسري ثوابها للمحسنين في حياتهم الدنيا وبعد الموت جزاء بما قدمت ايديهم ..
٢. الوقف على المساجد والمعاهد والمدارس والمشافى ودور العجزة وملاجئ الايتام كل هذا مما يضمن لهذه المرافق العامة بقاءها وصيانتها ..
٣. فيه رعاية للأولاد بالحفاظ على أموال المورث بعد موته من الضياع لان كثيرا من الوارثين يظفون الاموال التي ورثوها اسرافا وبدارا — ثم يظل احدهم عائلة يتكفف الناس — وهذا ما قاله سيدنا زيد بن ثابت رضى الله عنه : « وأما الحي فتحبس عليه ولا توهب ولا تورث ولا يقدر على استهلاكها » ..
٤. فيه صلة للارحام — حيث يقول الله تعالى : « وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله » وجاء في الحديث القدسي : « ان الرحم معلقة تحت ساق العرش تقول : اللهم صل من وصلني واقطع من قطعني .. قلت : الصلة تشمل العطاء وحسن المعشر والمودة — ولذا فقد امر صلوات الله وسلامه عليه ابا طلحة الانصاري بقوله : « اجعلها في ارحامك » ثم تتابع اصحابه على هذا ..
٥. فيه تعاون على البر والاحسان لكفالة الايتام وعون الفقراء والمساكين وهو ضرب من التعاون في كل ما ينفع الناس — وهو ما يسمى اليوم بالتكافل والرعاية الاجتماعية وذلك ما دعا اليه القران الكريم في قوله : وتعاونوا على البر والتقوى — ولقد اثنى الله تعالى على المحسنين بقوله : « وفي أموالهم حق للسائل والمحروم » ..

ادلة الوقف :

لقد تضافرت ايات القرآن الحكيم والاحاديث الشريفة في الحث على البر ورغبت المحسنين في ذلك ووعدهم الله تعالى بالجزاء الاوفى حيث قال : « ان الذين امنوا وعملوا الصالحات كانت لهم جنات الفردوس نزلا خالدون فيها لا يبغون عنها حولا » . والوقف من انجحها واربحها فمن ادلته ما ذكره القرطبي في تفسير قوله تعالى : « لن نالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » . روى الائمة واللفظ للنسائي عن انس قال : لما نزلت هذه الاية قال ابو

طلحة : ان رينا ليسألنا من اموالنا فاشهدك يا رسول الله اني جعلت ارضي لله . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اجعلها في قرابتك في حسان بن ثابت وابي بن كعب » ..

وفي الموطأ « وكانت احب امواله اليه بثرعاء — وكانت مستقبله المسجد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب » . وذكر الحديث ثم قال القرطبي رحمه الله : ففي هذه الآية دليل على استعمال ظاهر الخطاب وعمومه ، فان الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين لم يفهموا من نحوى الخطاب حين نزلت الآية غير ذلك وهو ما فعله ابو طلحة رضوان الله عليه حين سمع الآية وكذلك فعل زيد بن حارثة . فجاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم بفرس كانت احب امواله اليه فقال هذا في سبيل الله — فقال صلوات الله وسلامه عليه لاسامة « اقتضه » .. فكان زيدا وجد من ذلك في نفسه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ان الله قد قبلها منك » .. باختصار ..

وقوله تعالى « انها الصدقات للفقراء والمساكين » . ومنها قوله عز وجل « وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان واتقوا الله ان الله شديد العقاب » . وقد حذر الله تعالى من التبديل والتغيير في احكامه وهذا مأخوذ من عموم قوله سبحانه وتعالى : « فمن بدله بعد ما سمعنا اثمه على الذين يبدلون ان الله سميع عليم » — ومن قوله جل شأنه : « فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم » ..

ومن السنة قوله صلوات الله وسلامه عليه : « اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث — صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له » .. قال الامام يحيى بن زكريا الانصاري الشافعي رحمه الله في الصدقة الجارية انها محمولة عند العلماء على الوقف كما قال الرافعي لا على الوصية بالمنافع لنفرتها وفي الصحيحين : ان عمر رضى الله عنه اصاب ارضا بخير . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « ان شئت حبست أصلها وتصدقت بها » فتصدق بها عمر على الا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث — وهو اول وقف في الاسلام على المشهور .. قال القرطبي : فهم الصحابة رضوان الله عليهم ان البر هو الانفاق في سبيل الخير من صدقة او غيرها من الطاعات وهذا جامع .. ومن فعله صلوات الله وسلامه عليه انه وقف حوائط « بستين » بالمدينة المنورة وهي : —

الاعواف — الصافية — الدلال — الميثب — البرقة — حسنى — مشربة ام ابراهيم لانها كانت تنزلها — ولا تزال الاحباس المنسوبة الى سيدنا ابراهيم

الخليل باقية الى يومنا هذا — وقد اقتدى بنبيينا اصحابه رضوان الله عليهم —
موقف الصديق رباعه بمكة التي ظلت على اولاده واولاد اولاده من بعده .. ثم
وقف عمر ربه عند المروة على ولده .. ووقف زيد بن سفعه لما اسلم بعد
ان كان من احبار اليهود — قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنهما اشهدك
يا عمر ان نصف مالي للمسلمين — فقال له عمر : ان المسلمين كثر ، فاجعله
في بعضهم — ووقف عثمان بنر رومه .. ووقف على ينبع . فمن ابن ابي
سبهره عن يحيى بن شبل قال انبأنا أبو يوسف قال
حدثنا عبد الرحمن بن عمر بن علي بن ابي
طالب عن ابيه عن جده انه تصدق بينبع فقال : ابتغي بها مرضاة الله تعالى
ليدخلني بها الله الجنة ويصرفني عن النار ويصرف النار عني في سبيل الله
ووجهه وذى الرحم والبعيد والقريب . لا تباع ولا توهب ولا تورث ..
ووقف الزبير دوره في مكة ومصر وامواله بالمدينة على ولده : قال حدثنا
محمد بن عمر الواقدي قال حدثنا ابن ابي الزناد عن هشام بن عروة عن ابيه
عن الزبير بن العوام رضى الله عنه انه جعل دوره على بنيه لا تباع ولا تورث
ولا توهب .. وان للمردودة من بناته ان تسكن غير مضارة ولا مضار بها .
ووقف سعد داريه بالمدينة ومصر على ولده . ووقف عمر بن العاص الوهط
بالطائف على ولده ، ووقف حكيم بن حزام داريه بمكة والمدينة ، وابو طلحة
الانصاري وقف بنر حاء . ووقف خالد بن الوليد سلاحه ودرعه — كما وقف
من امهات المؤمنين عائشة وام سلمة وام حبيبة وصفيه بنت حبي على اخيها
اليهودي ..

وقد اجمع الصحابة على استحباب الوقف والعمل به وذكر العلامة
برهان الدين بن موسى الطرابلسي الحنفي صاحب كتاب الاسماف ان محمد
بن عمر الواقدي قال : حدثنا قدامة بن موسى الجمحي عن بشر مولى
المازنيين قال سمعت جابر بن عبد الله يقول : لما كتب عمر بن الخطاب
رضى الله عنه صدقته في خلافته دعا نفرا من المهاجرين والانصار فاحضرهم
ذلك واشهدهم عليه فانتشر خبرها . قال جابر رضى الله عنه : فلم اعلم
احدا كان له مال من المهاجرين والانصار الا حبس مالا من ماله صدقة مؤيدة
لا تشتري ابدا ولا توهب ولا تورث ..

قلت : وهذا يفيد التأييد والاجماع الذي ثبت بالتواتر ..

تثريب وانكار السلف الصالح على من طعن في الوقف : —

نقل صاحب الاسماف ما روى عن الخليفة الزاهد عمر بن عبد العزيز

رضى الله عنه قال : حدثني محمد بن بشر بن حميد عن ابيه قال : سمعت
 عمر بن عبد العزيز رحمه الله يقول : في خلافته بخناصرة (١) : سمعت بالمدينة
 والناس بها يومئذ كثير من مشيخة من المهاجرين والانتصار ان حوائط
 الرسول صلى الله عليه وسلم السبعة والتي وقف من اموال مخريق قال :
 ان اصبت فاموالي لرسول الله صلى الله عليه وسلم يضعها حيث اراه الله
 تعالى — وقتل يوم احد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (مخريق
 خير يهود) ..

قال صاحب الاسعاف : حدثني ابن ابي سبرة عن اسماعيل بن حكيم
 قال شهدت عمر بن عبد العزيز ورجل يخاصم اليه في عقار حبس لا يباع ولا
 يوهب ولا يورث فقال يا امير المؤمنين كيف تجوز الصدقة ولا تحبل حتى
 تقبض .. قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله : (والذين قضوا بما تقول هم
 الذين حبسوا العقار والارضين على اولادهم عمر وعثمان وزيد بن ثابت
فاياك والطعن على من سلفك والله ما احب اني قلت ما قلت وان لي جميع
 ما تطلع عليه الشمس او تغرب) ..

فقال : يا امير المؤمنين : انه لم يكن لي به علم . فقال عمر : استغفر
 ربك واياك والراي فيما مضى من سلفك او لم تسمع — قول عمر رضى الله
 عنه للنبي صلى الله عليه وسلم (ان لي مالا احبه) فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم (احبس اصله وسبل ثمره) ففعل ..

فلقد : رايت عبد الله بن عبيد الله بن عمر يلي صدقة عمر وانا بالمدينة
 وال عليها فیرسل الينا ثمرته .. وقال حدثنا يحيى بن عبد الله بن ابي عن
 ابيه قال : كان معاذ بن جبل رضى الله عنه اوسع الانتصار بالمدينة ربعا اي
 منازل — فتصدق بداره التي يقال لها دار الانتصار (٢) اليوم . وكتب صدقته
 قال : ثم ان ابا اليسر خاصم عبد الله بن ابي قتادة الانتصاري في تلك الدار
 وقال ينبع هي صدقة على من لا ندري ايكون او لا يكون ..

وقد قضى ابو بكر وعمر رضى الله عنهما : لا صدقة حتى يقبض .
 فاختصما الى مروان بن الحكم فجمع لهما مروان من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم . فراوا ان تنفذ الصدقة على ما سبل وراوا
 ان يسجن ابن ابي اليسر فيكون له ادبا فلبث في السجن اياما ثم كلم فيه :
فخلى سبيله — فلقد كان الصبيان يضحكون به .

(١) خناصرة : هي بلدة معروفة بالشام من اعال حلب سميت بخناصرة بن عروة بن الحرث .

(٢) دار الانتصار : هي دار الانتصار التي لا تزال باقية حتى الان بالمدينة المنورة .

بدعة الغاء الوقف الاهلي :

فيها مخالفة صريحة لفعله صلوات الله وسلامه عليه ولاعمال الصحابة رضوان الله عليهم . الذين وقفوا رباعهم على اولادهم واهلهم وذويهم وقد تقدم بيان ما جاء في ذلك من أدلة قاطعة في استحباب الوقف .. ومن مضاره أن جعل التصرف في ريعه مخالفا لما اشترطه الواقف مخالفا في ذلك القاعدة المعتبرة وهي (نص الواقف كنص الشارع) وخالفوا أمر الله تعالى وأطلقوا ذلك بدون مسوغ فترتب عليه أن الناس قد توقفوا وأحجموا عن الوقف فأوصد بذلك كثير من ابواب الخير مما كان يسد حاجة الفقراء والمعوزين من الاقرباء وقد توسع الناس في زماننا هذا في اباحة الغاء الوقف الاهلي فأجازوا قسمه ميراثا مع أن الأئمة المجتهدين قد شددوا في التمسك بتأييد الاحباس لبقاء عينها فلم يجيزوا بيعها الا في احوال ضيقة جدا وقال مالك في ذلك (لا تزال احباس السلف الصالح دائرة الى يومنا هذا) ووضعوا لها ضوابط وقواعد مما ستراه في غير هذا الموضع ..

هذا ولم تكن فكرة الغاء الوقف الاهلي وليدة عصرنا هذا — فقد جاء في كتاب حسن المحاضرة للسيوطي (أن بعض من سبق من ظلمة الحكام هم بالغاء الوقف الاهلي) ومنهم السلطان الظاهر بيبرس وكان في عصر الامام الغيور على دين الله محي الدين النوي موقف في وجهه وأزره العلماء وصدوا السلطان عن قصده — ثم جاء بعد ذلك السلطان برقوق في القرن الثامن واتخذ الغاء الوقف الاهلي ذريعة لانتزاع الاوقاف الخيرية — فوقف امامه الامام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني وكان ممن لا تأخذه في الله لومة لائم قصده عن ذلك وافتنى العلماء بتحريمه ..

ونحن نذكر بقول الله تعالى (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب اليم) .. ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ..

وبدعة اخرى :

بطلان نظرة بعض علماء الاقتصاد بأن الوقف غير حسن من الناحية الاقتصادية — ذكر الاستاذ زهدي يكن رئيس محكمة التمييز المدنية — الاستاذ في الجامعة اللبنانية والمعهد القضائي في كتابه (المختصر في الوقف) أن علماء الاقتصاد لا ينظرون الى الوقف الذرى نظرة حسنة — وذكروا لذلك خمسة اسباب وهي نظرة قاصرة سنوردها هنا ونذكر ما يبطل ذلك :

١ — قولهم : انه يمنع من التصرف في الاموال ويخرج الثروة من التعامل

والتداول مما يؤدي الى ركود الاقتصاد ويقضي على الملكية ..
ونقول : ان هذا غير صحيح حيث وهم بعض الاقتصاديين جهلا منهم
 بأحكام الوقف . فظنوا ان المال (اي الدراهم) لا توقف . والحقيقة ان
 الدراهم يمكن استثمارها بطريق الوقف مع الحفاظ على عينها فيمكن
 على هذا ان توضع الدراهم وقفا في المصارف والمتاجر والمصانع وقفا
 على الاقرباء يستفيدون بريعتها مع بقاء عينها — فأين اذن هذا الجهد
 المزعوم ؟؟

كما ان وقف العقار فيه منافع جمة منها : —

- ١ . ان العقار الموقوف يؤمن استقرار العائلة من حيث السكن بعد وفاة رب العائلة ونسي الاقتصاديون او جهلوا الاغراض التي يهدف اليها الشارع الحكيم في حكمة الوقف من ان فيه كفالة لليتيم حتى يكبر — فاذا كان ميراثا ضاع اكثره بالاتفاق عليه هذا اذا سلم من ان يأكله الوصي بالباطل — كما ان فيه كفالة للذين يعجزون عن الكسب من الاقرباء سواء كانوا رجالا او نساء — ففي بقاء الوقف ما يعينهم على الحياة .
- ٢ . يدر مبالغ في وقتنا هذا تغطي قيمة العقار في اقل من خمس سنوات — وهذا ما لا يحصل غالبا بالتداول في التجارة ..
- ٣ . فيه صيانة للمال بالحجر على السفه من الورثة لئلا يتصرف تصرفا سيئا وهذا لا تسلم منه عائلة . ففي الوقف ضمان وصيانة من الضياع ..
- ٤ . ان الواقف عادة لا يوقف كل ماله — وانما يوقف بعضه وواضح مما تقدم انه لا تجميد للمال — بل ان العقار الآن يعتبر — من الاستثمار الثابت الذي يعول عليه في الثروات الاهلية ..

ب — وقول الاقتصاديين : ان ادارة الوقف تكون بيد غريبة لا تحسن ادارته ولا تحسن ريعه ..

ونقول : ان الاقتصاديين معذورون في فهمهم هذا لانهم لم يدرسوا باب الوقف الذي من ابعدياته وضع الشروط والضوابط في اختيار الناظر او المتولي او القيم ليكون صالحا قادرا على ادارته وذلك في حالة عدم تولي الواقف نفسه النظر في الوقف مع ان الامام احمد رضوان الله عليه يرى ان من حق الموقوف عليهم تولية الوقف لانهم اغبر على مصالحهم وقد اجمع الفقهاء على ان الذي لا يستطيع ادارة الوقف او يحوله لمصلحته ولو بدفعه قيمة المثل يعزل عن النظارة ..

ج - وقولهم : انه يورث التواكل بين افراد المستحقين فيقعد بهم عن العمل .

نقول لهم : هل شراء الاسهم والسندات ووضع الاموال في البنوك

لتعمل - فهل هذا يعتبر تواكلا مع أن الذي وضع القواعد والاسس

لهذا النوع من الاستثمار هم الاقتصاديون ؟ فأى فرق بين هذا واستثمار

العقار بالوقف الذي عائدته ادر واكثر من فوائد الاسهم والبنوك ؟

د - وقولهم : انه يورث الشحاء والبغضاء بين المستحقين والمتولين ..

نقول : وزعمهم هذا باطل لانه ليس بغالب مع ان المتولي لا يكون من

الاجانب ما دام من المستحقين من يستطيع القيام بادارة الوقف ومن

نظر في باب استحقاق التولية في كتب الفقه يدرك مبلغ الاحترازا

الجيدة التي تكفل للموقوف عليه ضمان استحقاقه بدون نزاع وتتميز

الشروط العشرة التي اعطاها الشارع للواقف بالمرونة وحفظ الحق له

وللموقوف عليهم كما ان الشارع الحكيم اجاز للحاكم أن يتدخل متى

ما تبين له أن الصرف في الوقف غير سليم او مؤد الى ضياع بقاء عينه

او ضعف منفعته وما يفضى الى النزاع ..

ه - واما قولهم : انه يحرم الورثة من بعض استحقاقهم من الارث ..

نقول : ان للمالك في حال صحته المعتبرة شرعا جسما وعقلا له حق

التصرف الكامل فيما ملك - فاذا قصد الاقتصاديون بأن الوقف قد

يختص به احيانا بعض الورثة فان هذا الاختصاص يحصل كذلك

بالهبة . وهي ليست بوقف - وهي امر سائغ عند الاقتصاديين

وغيرهم - هذا بالاضافة الى ان الوقف اقره الشارع الحكيم وهو

ادرى بمصالح العباد وقد عمل به صاحب الشريعة الفراء الذي لا ينطق

عن الهوى وهو معصوم عن الخطأ في تشريعه واعماله واقواله .

وذكر الاستاذ زهدي يكن في (كتابه

المختصر في الوقف) في الباب الاول الفصل

الاول (خاتمة في الاصلاحات التي ادخلها القانون على الوقف ص ١٤٦

تحت البند عاشر) ما نصه : (اقر الغاء حقوق التصرف التي للغير على

رقبة الوقف ولم يجز انشاء اجارات طويلة او سواها بعد صدور

القانون) ثم علق على ذلك بهامش كتابه بالاتي : -

وعليه ان استغلال الارض الموقوفة بتاجيرها لغرض معين كالبناء

والغراس فيها عن طريق الحكر . الاجارة الطويلة - او الاجارتين .

قد الفى تماما في لبنان بفعل القانون ..

نقول : ان الاجارة الطويلة لاصلاح الوقف وبقاء عينه امر جائز عند

السادة المالكية وهو اولى من ضياع الوقف بسبب عدم اعادة بنائه او

اصلاحه — ومقتضى قول ابن القاسم كما قال العلامة الشخير الدردير رحمه الله (لو انهدم الوقف يجوز كراؤه بما يبنى به ولو طال الزمن كاربعمين عاما او يزيد بقدر ما تقتضى الضرورة وهو خير من ضياعه واندراسه — وهذا موافق للنظريات الاقتصادية الحديثة التي تشجع على استغلال واستثمار رؤوس الاموال وهو دال على صلاحية الاقتصاد الاسلامي لكل زمان ومكان ..

وقال في الخصاص : ان وقف حوانيت الاسواق يجوز ان كانت الارض باجارة في ايدي من استأجروها وبنوا عليها وقفا — ليس للحاكم اخراجهم منها اذا وقفوها فلهم تداولها خلفا من بعد سلف .. قلت : وهذا مذهب الاحناف وهو مؤيد لقول ابن القاسم رحمه الله تعالى ..

نكرى وتحذير :

عاد كثير من المسلمين الى ما كانت عليه العرب في جاهليتهم من حرمان البنات واولاد البنات من الميراث حيث قال شاعرهم :
بنونا بنو ابائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
وشريعة الاسلام السحاء انصفت المرأة وجعلت لها حقوقا حسب وضعها الاجتماعي وما تؤديه من خدمة للأسرة في بيتها فجعل لها الشارع الحكيم نصيبا من الميراث فأعطاهما نصف ما للرجل وليس في هذا — غبن لها — وذلك لخفة التزاماتها المادية .. اذ وضع عنها كثيرا من المسؤوليات التي كلف بها الرجل ثم ضمن لها كثيرا من الحظوظ التي تشترك فيها مع زوجها — وقد اوصى نبينا صلوات الله وسلامه عليه بالنساء خيرا فقال في خطبة حجة الوداع : (استوصوا بالنساء خيرا) .. وبالرفق بهن في سائر شئونهن حتى في السير بقوله (رفقا بالقوارير) وهذا يقتضي رحمة الاناث لضعفهن ، ومن الظلم اذا استثنأوهن عند كتب الوقف والوصية لان فيه اضاعه لحقوقهن ويشبه هذا في زماننا ان كثيرا من الاغنياء يتوقعون عن تزويج بناتهم لئلا يدخل عليهم من الرجال من يرث في المستقبل وهذا وع من الاعضال الذي الحق اضرارا كبيرة بالمجتمع ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ..
هذا : وسنفرد ان شاء الله في آخر هذا الكتيب فصلا عن احكام الوصية التي اغفل المسلمون امرها وعن الهبة والرقبي والعمرى لما فيها من بر وكفالة اجتماعية لمصلحة الانسان وهي خير نظام وضعه الاسلام لرعاية الشخص لاولاده من بعده اذا فارق الحياة الدنيا لانها من قبيل الوقف ..

الوقف

اركان الوقف :

اركانه اربعة — وقف — واقف — موقوف عليه — وصيه — وقد يعبر عنه :
١ — حبس ٢ — ومحبس ٣ — ومحبس عليه ٤ — وصيفة

تعريف الوقف لغة :

الوقف لغة هو الحبس يقال وقفت الدابة — أي حبستها وقد وردت كلمة وقف في القرآن الكريم عند قوله تعالى (وقفوههم أنهم مسئولون) وقال عز من قائل (ولو ترى اذ وقفوا على ربهم) ..

تعريف الوقف شرعا :

الوقف شرعا — هو تحبيس الاصل وتسبيل المنفعة عند المالكية وشرطه الا يتعلق به حق الغير فلا يصح وقف المهرن او المؤجر ولا يشترط فيه التنجيز عندهم فيجوز ان يقول هو حبس على كذا بعد شهر او سنة . وعرفه الشافعية بقولهم مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح ووافقهم على ذلك الامامان محمد وابو يوسف وقال الامام ابو حنيفة انه جائز غير لازم أي له ان يرجع فيه بقول أو ما يدل على الرجوع وقال العلماء ان الامام أبا حنيفة تمسك بعدم اللزوم من أن الوقف لا يخرج المال الموقوف عن ملك الواقف — فجعله كالأعارة — بما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما : (لا حبس عن فرائض الله) — ورجح الجمهور لزوم الوقف بما صح من حديث عمر الذي رواه الامام مالك والبخاري ، ومن فعل النبي صلى الله عليه وسلم وفعل الصحابة الذي سنورده في الأدلة وقال بعض فقهاء الاحناف انه رجع عنه — حكى ذلك الحاكم المعروف بمهرويه .. فقال : وجدت في النوادر عن ابي حنيفة انه أجاز وقف المقبرة والطريق — كما أجاز المسجد وكذا القنطرة يتخذها الرجل للمسلمين يتطرقون فيها ولا يكون بناؤها ميراثا لورثته — وذكر نحو ذلك الخصاص ثم اضاف اليه : الرجل جعل داره او بعضها طريقا للمسلمين واخرجه عن ملكه واباته ، فليس له الرجوع في ذلك ولا رده الى ملكه .

— فهذه الاشياء خارجة عن املك مالكيها الى السبيل التي جعلوها فيها — فلا تباع ولا توهب ولا تورث الا انهم قالوا لا يباع الا ان تتعطل منافعه بخراب او غيره فيباع ويصرف ثمنه في مثله او بعضه لان بيع

الموقوف لا يصح الا بمسوغ شرعي لا بدال عين بعين وهو موافق لرواية
ابي الفرج عن مالك ان رأى الامام بيعه لمصلحة جاز ويجعل ثمنه في مثله
— اي الوقف — والوقف وهو ما جعل ريعه على جهة من جهات البر مثل
المساجد والمعاهد والمشافي والملاجئ والمقابر والاولاد واولاد الاولاد والاقرباء
ثم الفقراء والمساكين وهذا في اصطلاح علماء السلف — اما المتأخرون من
العلماء فقد جعلوا الوقف في اصطلاحهم على قسمين : خيري واهلي ..

اقسامه — خيري — اهلي

فالوقف الخيري :

فالوقف الخيري هو ما كان مسبلا في اعمال الخير العامة لمصالح
المسلمين مثل :

ا — بناء المساجد ومعاهد القرآن والمعاهد الدينية والجامعات والمراكز
الاسلامية والمدارس والثكنات للمرابطين في الثغور وللغزاة المجاهدين
في سبيل الله والفقراء والمساكين ..

ب — بناء المصحات والمشافي (المستشفيات) واروقة طلبة العلم وداخليات
طلاب المدارس ودور الايتام والزمنى والاربطة للفقراء والمساكين
وملاجئ المعوقين والجسور (القناطر) والطرق ..

ج — العتاد الحربي مثل الطائرات والاساطيل الحربية واحداث المخترعات
التي تدفع بها الامة العدوان وتحافظ بها على سلامتها وامنها وعزتها
عملا بقول الله تعالى : (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط
الخيال ترهبون به عدو الله وعدوكم) وهو ما فعله الصحابة اذ وقفوا
دروعهم واسلحتهم في سبيل الله ..

د — دعم الدعوة الاسلامية بوقف العقار الذي يوظف ريعه في اعداد قوى
ناضجة لدعاة اسلاميين يظهرون مقاصد الشريعة الاسلامية بالتخصص
في مختلف علوم الاقتصاد والطب والهندسة والادارة والزراعة والتقنية
وكل ما يحتاجه المسلمون من الصناعات الحديثة التي تمكن بها الغرب
من الهيمنة على اقتصاد المسلمين وجعلهم عالة عليه والاسلام قد
اوجب تعلم الحرف لتحقيق الاكتفاء الذاتي — وعليه ينبغي ان ينص
في شروط الوقف اصطفاء الطلاب النابهين الموسومين بالاستقامة
ليحققوا مصالح المسلمين ..

والوقف الاهلي :

هو ما كان على الاولاد واولاد الاولاد والاقرباء ثم على المساكين ..

انواع الوقف :

الوقف على الاولاد :

فان قال الواقف وقفت على ولدي او ولدي او اولادي — كانوا موجودين وقت انشاء الوقف او لم يولدوا — ثم ولد له ولد او اولاد — استحقوا الوقف ذكورا كانوا او اناثا — فان لم يكن للواقف ولد او ولد ولد استحقه الفقراء . فان ولد له ولد او اولاد بعد ذلك عاد اليهم فان عين بعضهم وحاز كل واحد منهم ما وقف عليه في حالة حياة الواقف في غير مرض الموت صح ومضى ..

الوقف على العقب واولاده :

اذا وقف على عقبه استحق الوقف اولاده وبناته من ظهره واولاد اولاده ما تناسلوا ولا يدخل اولاد البنات وان وقف على اقربائه صرف على من يشملهم العرف من اقربائه ولا يدخل في ذلك ابواه ولا اولاده ..

الوقف على الذرية :

ان قال وقفت على ذريتي او نسلي دخل في ذلك كل من نسب اليه من اولاد او بنات دون مراعاة للطبقات ان لم ينص عليها — واجاز بعض الحنابلة في راوية عن احمد ان يكون على نفسه ما دام حيا ثم على اولاده واولاد اولاده ما تناسلوا ثم على الفقراء والمساكين ..

ما يقتطعه الحكام من اراضي الدولة وما يؤخذ منها ليكون وقفا :

اما الوقف الذي يقتطعه الحكام من بيوت اموال المسلمين والاراضي . وهي المملوكة اليوم للدولة ويجعلونه على المصالح العامة — فلا يجوز لحاكم بعدهم ان يتصرف في منفعته في غير الوجوه التي وقف من اجلها الا اذا اقتضت مصلحة عامة اكبر . فيها للجهتين غبطة — اي تحسين او وضع افضل ..

ما يؤجر من الاحكار ليكون وقفا :

قال في الخصاف : ان وقف حوانيت الاسواق يجوز ان كانت الارض باجارة في ايدي من استأجروها وبنوا عليها وقفا — ليس للحاكم اخراجهم منها

إذا وقفوها فلهم تداولها خلفا من بعد سلف يتوارثونها ولهم بيع ما بنوه عليها أو كراؤه وتنفذ فيها وصاياهم ولهم هدمها وإعادة بنائها بما هو أحسن ..
قلت : مقتضى قواعد الوقف يفيد أنه لا يؤجر ولا يبدل بغيره إلا بما هو أدر وأكثر عائداً — وعليه يجب أن يلاحظ التطور الذي يستجد في ثمن الأراضي فيعاد النظر في العقود السابقة بما يرفع الغبن عن الوقف ولا يضر بمصلحة المستاجر ..

جواز كراء الوقف بالنقد :

يجوز للناظر إذا كان الوقف على الفقراء كراؤه بالنقد — أي التعجيل والصرف للفقراء للأمن من حرمان من يستحق واعطاء من لا يستحق لعدم لزوم تعميمهم وعبرة الشيخ الدسوقي في حاشيته تفيد أن كان الموقوف داراً فلا تؤجر أكثر من سنة وإن كانت أرضاً زراعية فله أن يؤجرها ثلاث سنين .. ومقتضى قول ابن القاسم كما قال الشيخ الدردير رحمه الله : لو أنهدم الوقف يجوز كراؤه بما يبنى به ولو طال الزمن كأربعين عاماً أو أزيد بقدر ما تقتضي الضرورة وهو خير من ضياعه واندراسه . ويفهم من كلام علماء السادة المالكية أنهم يقرون الشرائط العشر من تفضيل وتخصيص وتقديم وحرمان واعطاء حسب الاجتهاد ..

جواز المضاربة بالدراهم الموقوفة وشراء الاسهم من الشركات أو المصارف التي تتعامل بمقتضى قواعد الشريعة الإسلامية للانفتاح بعائدها :

قال العلامة برهان الدين إبراهيم بن موسى بن أبي بكر بن الشيخ علي الطرابلسي الحنفي في كتابه الاسعاف : (وفي فتاوي الناطقي عن محمد بن عبد الله الأنصاري من أصحاب زفر رحمه الله أنه يجوز وقف الدراهم والطعام والكيل والموزون فقليل له : وكيف يصنع بالدراهم ؟ قال : يدفعها مضاربة ويتصدق بالفضل وكذا يباع المكيل والموزون بالدراهم أو الدنانير ويدفع مضاربه ويتصدق بالفضل ..

وقيل على هذا : ينبغي أن يجوز إذا قال وقفت هذا الكر (١) على أن يقرض لمن لا بذر له من الفقراء فيدفع اليهم ويبدرونه — فإذا حصدوا يؤخذ ويقرض لغيرهم وهكذا دائماً — ولو وقف رب المال ضيعة من مال المضاربة يصح عند أبي يوسف مطلقاً وعند محمد لا يصح أن كان في المال ربح بناء على جواز وقف المشاع وعدمه . والله اعلم ..

(١) جاء في القاموس المحيط أنه مكيال للمراق وسعة اوتار حمار أو ستون قنيزا أو

أريمون أردبا .

قلت : وفي جواز وقف الدراهم واستثمارها مضاربة والتصدق بفضلها فيما ينتفع به في مصالح المسلمين — فتح باب كبير ما احوج المسلمين اليه خصوصا في زماننا هذا الذي استغل الفرنجة فيه مصالح المسلمين بفتح مصارفهم لتوظيف اموالهم في المشاريع واخذهم الربا (الفائض والارباح المركبة) التي جعلت المسلمين في بلادهم عالة على الفرنجة .. وما اشد حاجة المسلمين الى الاستفادة من تشريعتهم الواسعة السمحة الطيبة الصالحة لكل زمان ومكان والتي يمكن ان يتعامل بها في مجالات الاقتصاد المختلفة بفتح المصارف التي تعمل بالشرعية السحاء فتد البنا اموالنا الضائعة ، وعلى هذا يجوز قياسا على فتوى الناطقي من اصحاب زفر شراء الاسهم من الشركات ووقفها للانتفاع بريعتها اذا كان التعامل في الشركات او المصارف موافقا للقواعد الشرعية . ووقف الدراهم صحيح عن المالكية . خلافا للطعام لانه مستهلك ..

وقف المتقولات :

جائز عند المالكية وغيرهم من الائمة كان يوقف فسطاطا او اثنا او اواني للطبخ او بسطا (سجادا) مما يحتاج الناس الى استعماله او دنائير للسلف وبقا لله تعين فيه الجهة ..

وقف الحلوى :

اما الحلوى فيجوز وقفه للبس ولعارية كما روى نافع قال : ابتاعت حفصة رضى الله عنها حلوى بعشرين الف فحبسته على نساء ال الخطاب فكانت لا تخرج زكاته رواه الخلال باسناده — ولانه عين يمكن الانتفاع بها مع بقائها دائما فصح وقفها كالعقار لانه يصح تحبيس اصلها وتسبيل الثمرة فصح وقفها كالعقار — وبهذا قال الشافعي رضى الله عنه — ثم قال : والتحلوى من المقاصد المهمة والعادة جارية به ، وقد اعتبره الشرع في اسقاط الزكاة عن متخذة واجازوا اجارته — المغنى ج ٥ .

الوقف أو المحبس — شروطه :

وهو المالك للذات أو المنفعة — والوقف كالأهبة ويشترط فيه أن يكون حرا عاقلا — بالغا — غير مكره ولا مدين — ولا محجور عليه عند الجمهور واشترط الشافعية أن يكون صحيح العبارة لانهم يشترطون التلفظ في الصيغة . ومن المحجور عليهم السفينة وهو المبذر الذي لا يحسن التصرف فلا يصح منه الوقف الا اذا وقف كل ماله أو بعضه على نفسه ثم بعده على من عينه وهذا الوقف صحيح لان فيه حفظا للوقف . . وقد وصفه صاحب الدر (اي السفينة) بكونه يعمل في ماله على خلاف مقتضى الشرع والعقل مع قيام اهليته — وكذلك صاحب الغفلة بسلامة قلبه وعدم معرفته بأهوال الدنيا ، فهو لا يصح منه لانه ليس أهلا للتصرف الصحيح وقد قال صلوات الله وسلامه عليه لصاحب الغفلة : اذا بايعت عقل لا خلاه « اي لا غش ولا خدعه » ومن باب أولى الصبي والمعتوه والمجنون والشيخ الذي فقد التمييز لكبر سنه — كما لا يجوز عند المالكية أن يقف الإنسان على نفسه . وهو جائز عند الحنابلة وهو اختيار ابن أبي موسى . .

الموقوف عليه وشروطه :

وهو الذي وقفت عليه المنفعة ، وشروطه أن يكون أهلا للملك حقيقة كزيد والفقراء وحكما كمسجد ومدرسة ورباط ، وكمن سيولد ، مثال للآهل أي ولو كانت الأهلية ستوجد فيصح الوقف ووافقهم على ذلك الشافعية — كما أنهم لا يشترطون حصول المنفعة في الحال . .

الصيغة وشروطها وأقسامها :

- وهي ما يصدر من الواقف دالا على انشاء الوقف وهذا هو إيجاب الوقف ويشترط في صحة الوقف بها شروط ثلاثة :
١. أن تكون الصيغة منجزة حال صدورها كقول الواقف : وقفت منزلي صدقة موقوفة عند الأحناف . . ولا يشترط المالكية كونه منجزا ولا التأييد فيجوز عندهم ولو بأجرة ولا تعيين المصرف في محل صرفه .
 ٢. ألا تكون الصيغة معلقة على شرط أن يربط وجود الوقف على وجود شرطه والشرط غير محقق كقوله : أن شفيت من مرضي جعلت منزلي صدقة موقوفة على الفقراء وهذا باطل .
 ٣. أن الصيغة مضافة إلى زمن مستقبل . فإن كانت الإضافة إلى ما بعد الموت صح الوقف كقوله : إن مت فداري وقف على أولادي . ثم عا

المساكين ، نفذت في الثلث ان لم يجزها الورثة ، ويراعى في الوجوه الثلاثة الشروط المعتبرة التي لا تخل بصحة الوقف والفاظها — أما صريحة أو غير صريحة :

فالصريحة ثلاثة : وقفت — وحبست — وسبلت

وغير الصريحة : تصدقت — وأبدت — وحرمت

ان اقترنت بما يدل على الوقف كقوله : تصدقت بارضي أو داري على بني فلان ، طائفة بعد طائفة ، أو عقبهم ونسلهم فلا تباع ولا توهب ولا تورث . وقال الفقيه جعفر من فقهاء الحنفية : —

مضى ذكر موضع الحاجة على وجه يتأبد فذاك يكفي عن ذكر الصدقة — وكذا لو قال موقوفة على ابناء السبيل لانهم لا ينقطعون ويكون لفقرائهم دون اغنيائهم — وكذا لو قال على الزمنى أو على المنقطع بهم لانهم يتأبدون وتكون لفقرائهم فقط — وهذا قول هلال رحمه الله ..

قلت : قوله على الزمنى يمكن أن توجه الغلة للمستشفيات والمؤسسات لتصرف على من فيها . ويلحق بذلك دور المكفومين والمعوقين كمن أصيب بالصمم والبكم . وبمقتضى قوله على الايتام أو الفقراء أو ثم أي جنس ممن تصح له الصدقة ووجد مرفق يجمعهم — كدور الايتام والملاجئ والاصلاحيات في زماننا هذا صح الوقف وجاز صرفها عليهم — أو على الفقراء من طلبة العلم ..

الموقفوف :

وهو العين التي حبست من أرض زراعية وعقار كالمنازل والحوانيت والمساجد والابار والطرق والقناطر والمنقولات من أوان وغيرها ، وليس منه الطعام لانه مستهلك . وقال الشافعية لا يصح وقف نفسه لانه ليس مملوكا لغيره ولا يصح وقف مالا يتقرب به الى الله ككلب صيد والملاهي .. وحاصل الامر عند الشافعية على الجهة ينظر فيه . فان ظهر وجه القرية صح الوقف كمسجد ومدرسة وملجأ .. وان وقف على الاغنياء فالاصح جوازه — واذا وقف على سبيل البر أو الخير أو الثواب صح ويصرف على أقارب الواقف — فان لم يوجدوا فالى اهل الزكاة ووجوه الخير عامة — كما جاء في التهذيب : ويصح على المتصوفة من العباد — قال الامام الغزالي في الفتاوى : لا بد في الصوفى من العدالة ولا يقدح قدرته على الكسب ولا اشتغاله بالوعظ والتدريس ولا أن كان لديه من المال اقل من النصاب . ولا بد أن يكون في زي القوم — ويصح على سدنة الكعبة ومن يقومون بخدمة قبر الرسول صلى الله عليه وسلم — أما ما لا يجوز الوقف عليه فكالحرى والمرتد ومن

لا يملك ، كالجنيين ولا يجوز على نفسه لكن له ان ينتفع بما وقفه على الناس من مسجد ويئر ومكتبه .. والوقف على الجهة ان ظهر انه على معصية كالكنيسة وقناديلها وملحقاتها والملاهي وسائر الفساق فانه لا يجوز ..

حكم الوقف :

الاستحباب — وكذلك لانه من انجح الاعمال التي يتقرب بها العبد الى الله سبحانه وتعالى لعدم انقطاعه وكثرة الثواب بتأييده ..

الوقف المنقطع واقسامه :

عرفه السادة الاحناف بالذي لا يوجد مصرفه وحكم اشتراط بيان آخر الموقوف عليه وكونه اهلا ليتأبد الوقف .. فالمنقطع : —

- ١ . اما ان يكون اوله لا يصح الوقف عليه ، ويصح لوسطه ولا يصح لآخره
- ٢ . واما ان يصح طرفاه — ولا يصح وسطه لجهة لا يوقف عليها ..
- ٣ . واما ان لا يصح اوله ووسطه ويصح آخره او العكس .. بان يصح اوله ولا يصح وسطه وآخره ..

وحاصل ما يستفاد مما كتبه علماء المذاهب الاربعة يتلخص في قول العلامة الدردير والامام الاذري من الشافعية حيث قالوا : قال الشيخ الدردير رحمه الله في الشرح الصغير (والحاصل في مذهبنا انه يبطل فيما لا يجوز الوقف عليه ويصح فيما يصح عليه ولا يضر الانقطاع وهذا موافق لما جاء في اسنى المطالب من فقه الشافعية : من ان اشتراط بيان آخر الموقوف عليه ليتأبد الوقف ليس بلازم حيث قال العلامة الاذري (المذهب الصحة) خلافا للفتاى القائل باشتراطه .. وقال الحنابلة اذا وقف المحبس عقارا او ارضا او حائوتا على جهة لا يصح الوقف عليها سواء اكانت تلك الجهة هي الطرف الاول على ان تؤول الى جهة سالحة — او كانت الجهة الوسطى سالحة على ان تؤول الى جهة اخرى غير سالحة ، فان منفعة الوقف تصرف في الجهة الصالحة — هذا حاصل ما جاء في كتاب المغنى ..

قلت : والذي يؤخذ من قول الاحناف : ان الوقف المنقطع وهو الذي لا يوجد مصرفه يؤول ريعه الى الفقراء والمساكين . وفي هذا تحقيق لغرض الواقف وهو تأبيد الوقف لكونهم الجهة التي لا تنقطع ، فان وجدت الجهة التي عينها الواقف بعد ذلك رجعت منفعة الوقف اليها .. ولا يجوز ابتداء الوقف على شرط في الحياة مثل ان يقول : اذا جاء رأس الشهر فداري وقف — او فرسي حبيس — او اذا ولد لي ولد او اذا قدم غائبي — لانه نقل للملك

فيما لم يبين على التغليب والسراية . لأن الوقف لا يصح بالتعليق خلافا للنذر — فان قال داري هذه وقف لله تعالى بعد موتي — ثم على أولاد أولادي ثم المساكين . صح . . والوقف لا يتم بالتعليق مثل الهبة وهو بخلاف النذر لأنه يحتمل التعليق — ومشهور مذهب الاحناف ان التأبيد شرط في صحة الوقف وهذا خلاف للمالكية لانهم لا يشترطون التأبيد — فعندهم هو تمليك منفعة ولو دارا باجرة — كما لا يشترطون فيه التنجيز ولا تعيين المصرف — فجاز أن يقول : وقفته لله تعالى، من غير تعيين من يصرف لهم وعليه فانه يصرف في غالب ما جرى به العرف كأهل العلم او الغزاة مثلا . .

حكم وقف الفضولي :

ويصح وقف الفضولي اذا اجازه المالك عند الاحناف — ووافقهم على ذلك المالكية خلافا للشافعية القائلين ببطالانه . .

مدة اجارة الوقف :

اختلف الفقهاء في مدة عقد اجارة الوقف — فمنهم من قال انها سنة واحدة ومنهم من اجازها نحو أربع سنوات . شريطة الا تفتت هذه المدة مصلحة أو تلحق بالوقف ضررا ولا يجوز عند المالكية كراء الارض الملك بما يخرج منها . وهو في الوقف من باب أولى وينزل رد بدله منزلة بقاء عينه بشروطه ولا يشترط التأبيد — بل يجوز وقفه سنة أو اكثر لاجل معلوم ثم يرجع ملكا له أو لغيره . **والتخلية حوز حكى** فان بنى مسجدا أو رباطا أو مدرسة أو مقبرة أو قنطرة . الخ وخلق بينها وبين الناس فذلك بمثابة الاذن خلافا للشافعية القائلين باشتراط اللفظ — فاذا خلق بين المسجد والمصلين وبين المقبرة ومن يدفن فيها فلا يكون وقفا ما لم يتلفظ بالصيغة الدالة على الوقف . . . وان انقطع وقف مؤبد على جهة بانقطاع الجهة التي وقف عليها رجع حبسا لا قرب فقراء عصابة المحبس . .

كون الاستغناء انقراضا حكما كالانقراض حقيقة :

ومثاله : لو وقف أرضا أو منزلا أو غلة حانوت على الفقراء من يتامى أهل بيته الموجودين ومن سيحدث — فاذا انقرضوا أو استغنوا تكون الغلة للمساكين وكلما حدث فيهم يتامى عاد الوقف عليهم ثم اذا لم يبق منهم أحد أو استغنوا كان للمساكين — صح الوقف وعمل به على شرطه ومن بلغ من يتامى سقط حقه . .

قلت : ويشبه الانقراض حكما — ان الفقراء والمساكين في خلافة
ال خليفة الراشد عمر بن عبد العزيز استغنوا عن الزكاة وعفوا عنها فأمر
رضوان الله عليه بردها الى بيت مال المسلمين تصرف في مصالحهم العامة .

مسألة :

قال واذا لم يبق منهم أحد رجع الى المساكين — يعني اذا وقف على قوم
ونسلمهم ثم على المساكين فانقرض القوم ونسلمهم فلم يبق منهم أحد رجع الى
المساكين ..

جواز بيع مالا ينتفع به فيما حبسه عليه وينتفع به في غيره :

قال صاحب كتاب مرجع المشكلات من المالكية : محل البيع اذا لم يكن
للووقف ريع يعمر منه ولا يوجد من يستأجره سنين ويدفع الاجرة معجلة يعمر
بها والا فلا يباع وقال ايضا (افترى القاضي ابو الحسن على بن محسود بجواز
البيع لخوف الهلاك بالجوع وفي المعيار عن العبدوسي انه يجوز ان يفعل في
الحبس ما فيه مصلحة مما يغلّب عليه الظن حتى كاد ان يقطع به لو كان
الحبس حيا لفعله واستحسنه — وقال ابن رشد : يباع مالا نفع فيه والا فلا .

مسألة (الوقف المعطل المنافع)

إذا خرب الوقف ولم يرد شيئاً بيع واشترى بثمنه ما يرد على أهل
الوقف وجعل وقفاً كالاول وكذلك الفرس الحبيس إذا لم يصلح
للفزو بيع واشترى بثمنه ما يصلح للجهاد

وجملة ذلك أن الوقف إذا خرب وتعطلت منافعه كدار انهدمت أو أرض
خربت وعادت مواتاً — ولم تمكن عمارتها — أو مسجد انتقل أهل القرية عنه
وصار في موضع لا يصلح فيه أو ضاق بأهله ولم يمكن توسيعه في موضعه —
أو تشعب جميعه فلم تمكن عمارته ولا عمارة بعضه إلا ببيع بعضه — جاز بيع
بعضه لتعمر به بقيته . وإن لم يمكن الانتفاع بشيء منه بيع جميعه . قال أحمد
في رواية أبي داود : إذا كان في المسجد خشبتان لهما قيمة جاز بيعهما وصرف
ثمنهما عليه وقال في رواية صالح : يحول المسجد خوفاً من اللصوص ، وإن
كان موضعه قدراً قال القاضي : يعني ذلك أن كان يمنع الصلاة فيه ونص على
جواز بيع عرصته في رواية عبد الله ، وتكون الشهادة في ذلك على الإمام .
قال أبو بكر : وقد روى علي بن سعيد أن المساجد لا تباع وإن تنقل آلتها .
قال : وبالقول الأول أقول : لأجمعهم على جواز بيع الفرس الحبيس يعني
الموقوفة عن الفزو إذا كبرت فلم تصلح للفزو وأمكن الانتفاع بهافي شيء آخر
مثل أن تدور في الرحى أو يحمل عليها تراب أو تكون الرغبة في نتاجها أو
حصاناً يتخذ للطراق (١) ، فإنه يجوز بيعها ويشتري بثمنها ما يصلح للفزو —
نص عليه أحمد ، وقال محمد بن الحسن : إذا خرب المسجد أو الوقف عاد
إلى ملك واقفه لأن الوقف إنما هو تسبيل المنفعة ، فإذا زالت منفعته زال حق
الموقوف عليه منه ، فزال ملكه عنه ، وقال مالك والشافعي ، لا يجوز بيع
شيء من ذلك لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (لا يباع أصلها ولا تباع
ولا توهب ولا تورث) ولأن ما لا يجوز بيعه مع بقاء منافعه لا يجوز بيعه مع
بقاء تعطلها كالمعتق والمسجد أشبه الأشياء بالمعتق — ولنا في ما ذكرناه
استبقاء الوقف بمعناه عند تعذر إبقائه بصورته فوجب ذلك كما لو استولد
الجارية الموقوفة أو قبلها غيره وقال ابن عقيل : الوقف مؤبد فإذا لم يمكن
تأبيده على وجه يخصصه استبقاء الفرض — وهو الانتفاع على الدوام — في
عين أخرى ، وإيصال الإبدال جرى مجرى الاعيان . وجمودنا على العين
مع تعطلها تضييع للفرض ويقرب هذا من الهدى إذا عطب في السفر فإنه

(١) الطراق والضراب والفزو بمعنى واحد وهو أن يعلو الذكر على الأنثى من الحيوان .

يذبح في الحال ، وان كان يختص بموضع — فلماذا تعذر تحصيل الغرض بالكلية استوفى منه ما أمكن وترك مراعاة المحل الخاص عند تعذره لان مراعاته مع تعذره تقضى الى فوات الانتفاع بالكلية وهكذا الوقف المعطل المنافع .. وقال صاحب الاسعاف : رجل له ساحة لا بناء فيها فأمر قوما أن يصلوا فيها بجماعة . قالوا ، ان امرهم بالصلاة ابدا ولم يذكره (أي الوقف) ولكن اراده ثم مات ، لا يورث عنه يضاف الى هذا ما رواه الحاكم مهرويه وما روى عن الامام ابي حنيفة (اذا جعل الشخص أرضه وقفا على المسجد وسلمه جاز ولا يكون له الرجوع لان الوقف عليه بمنزلة جعل الارض مسجدا او بمنزلة زيادة في المسجد .

قلت : ما رواه الحاكم مهرويه الى ضمنية ما اتفق عليه الائمة — مالك والشافعي واحمد والصاحبان ابو يوسف ومحمد رضي الله عنهم — يفيد الاجماع على عدم الرجوع في الوقف الا بالضوابط التي ذكرت بالمسوغات الشرعية — وهي خراب الوقف وعدم الانتفاع به .. الخ . وعليه لا ينبغي أن يفتي بما نقل عن الامام ابي حنيفة من عدم اللزوم ..

مصل اذا وقف على نفسه :

اذا وقف على نفسه ثم على المساكين او على ولده ففيه روايتان — احدهما لا يصح في رواية ابي طالب .. وعلى هذا هل يبطل الوقف على من بعده ؟ فيه وجهان : بناء على الوقف المنقطع ابتداء وهذا مذهب الشافعي

لان الوقف تمليك للرقة والمنفعة — ولا يجوز ان يملك الانسان نفسه من نفسه — وهو ما قال به المالكية .. والوجه الاخر : انه يصح . وقد اختاره ابن ابي موسى وقال ابن عقيل وهو أصح — وهو قول ابن ابي ليلى وابن شبرمه وابى يوسف وابن سريج ، ولانه يصح ان يقف وقفا عاما فينتفع به ..

قلت : وهذا متجه في زمننا هذا وينبغي الافتاء به لان فيه احتياطا لحالة الالباء اذا كبرت سنهم — وقد لوحظ في زماننا هذا ان بعض العققة من الاولاد يتجنى على ابيه بالقتل استعجالا للميراث او بالاشهاد عليه زورا بكونه خرف

وساء تصرفه ويستصرون بذلك حكما بالحجر على الوالد فيبقى بقية عمره مكبلا غريبا بين العائلة حتى يموت . وفي الوقف على نفسه ما يحميه من مثل هذا التجني . وحسبنا قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ان من أزواجكم وأولادكم عدوا لكم فاحذروهم) وعلى هذا فان أخذ الحيلة بالوقف على النفس من الحزم بكان والله أعلم ..
وقد قال الخرقى :

كذلك اذا خص نفسه بانتفاعه والاول اقيس وان وقف على من يجوز الوقف عليه ثم على من لا يجوز الوقف عليه — مثل ان يقف على اولاده ثم على البيع صح الوقف—ويرجع بعد انقراض من جاز الوقف عليه الى من يصرف عليه الوقف المنتقطع لان ذكره لمن لا يجوز له الوقف أو عدمه سواء ..

نقل الحبس للانتفاع به فيما يماثله أو أي جهة خيرية أخرى :

ان حبس في شأن منفعة عامة كجسر ومدرسة فخرت ولم يرج عودتها صرف في مثلها حقيقة ان امكن فينقل لمسجد آخر بدل الاول ، وكذا ينقل ما كان تابعا له معه — ولو قال دارى صدقة للمساكين ولم يقل لا يباع ولا يوهب ونحوها فانها تكون لهم فتباع ويفرق ثمنها وللمتولي أن يفرقها باجتهاده لان بقاءها سيكون فتنة بينهم وقسمها يقطع داعية النزاع .

الوقف في مرض الموت :

الوقف في مرض الموت لازم لزوم الوصية عن الثلث ان استوعبه وله الرجوع فيه — فان اجازته بعد موته بعض الورثة مضى في حقهم ومن رده كانت له حصته — ولو كانت له قطعة أرض ولم يكن له سواها وقال أرضي هذه صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ونسلي أبدا من بعدهم على المساكين ، نفذت في الثلث كالوصية ورجع ثلثها للورثة — فان كان له ولد في بطن أمه تحوط له القاضي بنصيبه من الثلث ذكرا كان أو أنثى وذلك قياسا على الميراث — ولو أوصى الواقف بأن يشتري بقدر من المال نفذ في الثلث واشترى به وقف يصرف ريعه على زيد وولده وولد ولده ثم على المساكين — فلو احتاج أولاد الواقف فلهم من الوقف بقدر حاجتهم ان اشترط ذلك ..

الوقف المشاع :

يصح عند المالكية ان كانت القطعة الموقوفة قابلة للقسمة ووافقهم على ذلك أبو يوسف وأتفق محمد وأبو يوسف ان وقف المشاع ليقوم عليه مسجد

او يتخذ مقبرة لا يجوز وان كانت الارض قابلة للقسمة ..
قال الخرقى في المغنى :

(يصح وقف المشاع) وقال : ولنا ان في حديث عمر رضى الله عنه انه اصاب مائة سهم في خير واستأذن النبي صلى الله عليه وسلم فيها فأمره بوقفها وهذه صفة المشاع ..

الوقف الباطل :

يبطل الوقف ان لم يحزه الموقوف عليه اذا رجع الواقف قبل عام لسكانه ويبطل الوقف على وارث الارض بمرض موته لان :

١ . الوقف في المرض كالوصية ، ولا وصية لوارث فان كان على غير وارث فمن الثلث ان حمله فهو وقف والا فلا يصح منه الا ما حمله الثلث او اجازه الوارثون ..

٢ . يبطل الوقف على اي قريبه من القريبات من كافر ، لقوله عليه الصلاة والسلام (انا معشر المسلمين لا نستعين بمشرك) وفي رواية (انا لا نستعين بكافر) ..

٣ . ويبطل وقف الذمى على عباد الكنيسة بخلاف وقفه على مرمتها ومرضاها ..

٤ . وكره الوقف على بنيه الذكور دون بناته لكونه من عادات الجاهلية — فان وقع مضى ، ولا يفسخ على الاصح ..

٥ . ويكره تمييز بعض الاولاد على البعض الاخر لما يحدثه من عداوة بينهم ..

قلت : ومقابل ما مشى عليه الشيخ من انه لا يجوز ويفسخ ان وقع — وهو قول ابن القاسم في العتبية واتبع شرطه ان جاز ..

٦ . عدم الحصر سبب للبطلان :

ومما يبطل به اذا ذكر الواقف جهة لا تحصى مما يشمل الفقراء والاغنياء بان قال : ارضي هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على بني ادم — او قال الناس ، او على بني هاشم او على العرب وما اشبه ذلك مما يشمل الفقراء والاغنياء وهم لا يحصون لدخول الفقير والغني فيهم فلا يدري لمن تعطى الغلة وهذا ما عليه الجمهور ..

قلت : والظاهر ان علة البطلان هي انه مع الكثرة تنعدم الفائدة وهو ما قال به سيدنا عمر لزيد بن سعنة .. وجاء في المغنى قول الخرقى : ويصح الوقف على القبيلة العظيمة كقريش ونحوهم . ويجوز الوقف على المسلمين كلهم وعلى اهل اقليم ومدينة كالشام ودمشق ونحوهم

ويجوز للرجل ان يقف على عشيرته واهل مدينته ..
قلت : ويتصور هذا في زماننا في وقف المسائل العامة كالمدارس
والمستشفيات وما شابه ذلك .. وقال الشافعي في احد قوليه : لا يصح
الوقف على من لا يمكن استيعابهم وحصرهم في غير المساكين واشباههم
لان هذا تصرف في حق الادمي ، فلم يصح مع الجهالة — كما لو قال :
وقفت على قوم ..

قلت : يبدو مما تقدم ان المراد بالمحصور ما يحاط بأفراده — وقد
اختلفت أقوال الفقهاء فقال بعضهم : ان ما يحصى عشرة — وقيل
اربعون — وقيل ثمانون وقيل مائة .. ومثل هذا العدد لا ينقطع بسبب
التناسل — وبه يصح الوقف ومما يبطل به لو قال : وقفت على زيد أو
عمرو ومات بلا بيان فانه لا يصح لان (أو) في موضع الحظر لاحد
الامرين — فلا يكون عليهما — ولا على احدهما بعينه — لئلا يلزم
الترجيح بلا مرجح .. ويبطل لو شرط عدم بدء باصلاحه وممرته —
او بعدم نفقة على حيوان لان ذلك يؤدي الى زوال عينه .. ومما يبطل
به الوقف عند ابي يوسف ومحمد : انه لو وقف على ان له ابطاله فانه
لا يصح وعليه الفتوى عند الاحناف وكذلك المالكية .. ويبطل الوقف
اذا خرب ولم يرغب احد في عمارته او استئجار اصله — ولم يجد اهل
الوقف ما يعيدون به الوقف لحالته الاولى وفي هذه الحالة تعود
انتقاضه للواقف أو لورثته من بعده للانتفاع بها — هذا على قول محمد
ابن الحسن — وعند المالكية يستفاد بها اما في اعادة بنائه أو في مسجد
اخر — ولا تباع الا اذا لم يتأت ذلك .. وكذلك يبطل الوقف اذا كان
بعيدا عن القرية وخرب وصار لا ينتفع به ولا يرغب احد في عمارته
واستئجار اصله — وهذا كله اذا عجز الحاكم او من ينوب منابه عن ان
يشترى بثمنه غيره ، والمراد بالحاكم او من يقوم مقامه — من وسم
بتقوى الله والعمل بكتابه وهدى نبيه صلى الله عليه وسلم — لئلا
تضيع اوقاف المسلمين بالجيل التي تتخذ ذريعة لاكل الاموال بالباطل .
بالبيع والاستبدال ..

دين الواقف :

ويبطل الوقف اذا حصل مانع بأن تعلق بذمة الواقف دين يستغرق
الوقف فانه يباع ويخاصص به الدائنون — واذا لم يكن الوقف على معروف
او بر فهو باطل ، وجملة ذلك : ان الوقف لا يصح الا على من يعرف كولده
واقاربه ورجل معين أو على بر كبناء المساجد والقناطر وكتب الفقه والعلم

والقرآن الكريم والمقابر والسقايات .. ولا يصح على غير معين — كرجل وامرأة — أن الوقف تملك للعين وتسهيل للمنفعة ولا يصح على غير معين كالبيع والتجارة .. ولا يصح الوقف على من لا يملك كالعبد القن وأم الولد والمذبر والميت — إذا حصل في يد بعض أهل الوقف خمسة أوسق ففيه الزكاة وإذا صار الوقف للمساكين فلا زكاة فيه . وجملة ذلك أن الوقف إذا كان شجرا فثمر أو أرضا فزراع . وكان الوقف على قوم بأعيانهم يحصل لبعضهم من الثمرة أو الحب نصاب ففيه الزكاة . وبهذا قال الإمام مالك والإمام الشافعي .. وروى عن طاوس ومكحول لا زكاة فيه لأن الأرض ليست مملوكة لهم فلم تجب عليهم زكاة في الخارج منها للمساكين ولنا : أنه استقل من أرضه أو شجره نصابا فلزمته زكاته كغير الوقف — يحققه أن الوقف الأصل والثمره طلق ، والمالك فيها تام له التصرف فيها بجميع التصرفات .

وتورث عنه فتجب فيها الزكاة كالحاصلة من أرض مستأجرة له ، وقولهم أن الأرض غير مملوكة له ممنوع وأن سلمنا ذلك فهو مالك لمنفعتها ويكفي ذلك في وجوب الزكاة بدليل الأرض المستأجرة **أما المساكين فلا زكاة عليهم فيها** يحصل في أيديهم سواء أحصل في يد بعضهم نصاب من الحبوب والثمار أم لم يحصل ولا زكاة عليهم قبل تفريقها وإن بلغت نصابا لأن الوقف على المساكين لا يتعين لواحد منهم بدليل أن كل واحد منهم يجوز حرمانه والدفع إلى غيره . وإنما ثبت الملك فيه بالدفع والقبض ، لما أعطيه من غلته ملكا مستأنفا فلم تجب عليه زكاة ، كالذي يدفع إليه من الزكاة وكما لو وهبه أو اشتراه وفارق الوقف على قوم بأعيانهم ، فإنه يعين لكل واحد منهم حق في نفع الأرض وغلته — ولهذا يجب إعطاؤه ولا يجوز حرمانه . قلت :

ودليله ما جاء في الموطأ عن مالك عن ابن شهاب عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة أن رجلا أفطر في رمضان فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يكرر بعث رقية أو صيام شهرين متتابعين ، أو أطعام ستين مسكينا فقال : لا جد — فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق (1) ثم فقال : خذ هذا فتصدق به فقال : يا رسول الله ما أحد أحوج مني ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه ثم قال (كله)

(1) العرق : قال صاحب التاموس المحيط : هو السفينة المنسوجة من الخوص قبل أن يجعل منه الزنبيل — أو الزنبيل نفسه ..

.. وفي رواية عن مالك عن عطا بن عبد الله الخراساني عن سعيد بن المسيب انه قال : جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب نحره وينتف شعره ويقول : هلك الابد . فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم (هل تستطيع ان تعتق رقبة ؟) قال لا ، قال : (فهل تستطيع ان تهدي بدنه ؟) قال : لا قال : (فاجلس) فأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرق تمر فقال : (خذ هذا فتصدق به) فقال : ما أحد أحوج مني يا رسول الله . فقال : (كله وصم يوما مكان ما أصبت) قال مالك : قال عطاء : فسألت سعيد بن المسيب كم في ذلك العرق من التمر فقال : ما بين خمسة عشر صاعا الى عشرين ..



الوقف على اهل الذمة :

قال الخرقى في كتاب المغنى : ويصح الوقف على اهل الذمة لانهم يملكون ملكا محترما ويجوز ان يتصدق عليهم ، وقال : وقد وقفت ام المؤمنين صفية بنت حبي بن اخطب زوج النبي صلى الله عليه وسلم على اخ لها يهودي ظل على دينه ..

قلت : ويدل له قول الله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المسقطين) سورة المتحنة . وقد أمر أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه بالاتفاق على الذمى الذي كبرت سنه ولم يقدر على العمل لكسب عيشه ..

وقال صاحب كتاب الاسعاف : وصح وقف ما كان قرابة عندنا وعند اهل الذمة ولا يصح وقف ما كان عندنا قرابة فقط . او عندهم عليهم فقط .. فلو وقف ذمى يهوديا كان او نصرانيا ارضه وجعلها صدقة موقوفة لله عز وجل ابدا على ولده وولد ولده ونسله ومن بعدهم يكون على المساكين صح الوقف ونفذ شرطه ، ان عين مساكين ملته او مساكين المسلمين .. اما لو وقف ارضه على معصية مما لا يتقرب به الى الله عندنا بطل الوقف .. ولو اقر ذمى في حال صحته : بان الارض او الحانوت او البستان الذي في يده وقفه مسلم على وجه من وجوه البر ، عمل باقراره وصح الوقف . ولو اقر ذمى في حال صحته بان الارض او نحوها وقفها مسلم على وجه من غير وجوه البر . كالبيع والكنائس فان اقراره باطل ويكون الوقف وريعه لبيت المال .. ولو اقر ذمى في مرض موته بان الارض التي في يده وقفها رجل مسلم على وجه من وجوه البر ، نفذ ذلك على ورثته ان كان بمقدار الثلث . وان لم تخرج من ثلث ماله جميعه نفذ الوقف في ثلث الارض ان كانت الجهة اهلا للوقف والا بطل ، وردت الارض الى بيت مال المسلمين ..

الشروط العشرة وهي من حق الواقف :

اعطى الشارع الحكيم الواقف حق التصرف في توزيع المنفعة مع بقاء عين الوقف فله ان يشترط في ذلك حسب مشيئته من وجوه البر ، وهي كثيرة تختلف باختلاف البيئة التي يعيش فيها الانسان وذلك شريطة الا يخل باحكام الوقف وقد حصر الفقهاء الشروط التي اعتاد الناس اشتراطها في عشرة لحفظ الحق لهم في مصارف الوقف بالتغيير والاستبدال باعيانه وهي :

أولا : الزيادة :

له أن يعطى المستحق سبعة بدلا من خمسة مثلا من استحقاقه ..

ثانيا : النقصان :

للووقف كذلك الحق في. أن ينقص نصيب المستحق فيعطيه مثلا خمسة بدلا من سبعة وكذلك له أن ينقص أو يزيد في رواتب العاملين في الوقف حسب ما يراه ولكنه لا يجوز له أن يمنع المستحق منه منعا باتا من استحقاقه.

ثالثا :

يجوز للواقف أن يعطي بعض الموقوف عليهم كل ريع الوقف أو بعضه اذا اشترط ذلك لنفسه ..

رابعا : الحرمان :

يصح للواقف اذا اشترط الحرمان أن يحرم بعض الموقوف عليهم حرمانا باتا ..

خامسا : الإدخال :

يجوز للواقف أن يدخل من شاء من غير الموقوف عليهم — وان لم يكن من المستحقين من قبل ..

سادسا : الإخراج :

يصح للواقف أن يخرج من شاء من المستحقين ..
قلت : ووجه ذلك أنه لو شرط في الوقف أن يخرج من شاء من أهل الوقف أن تبين له أن الموقوف عليه صرف المنفعة في معصية كمد من الخمر أو الميسر جاز له إخراجهم ومن هنا يجوز للواقف أن يخرج من شاء من المستحقين ويدخل من شاء من غيرهم لأن ذلك موافق لمقتضى الوقف ..

سابعا : التفضيل :

يجوز للواقف ابتداء أن يميز بعض الموقوف عليهم عن بعض ..

ثامنا : التخصيص :

يجوز للواقف أن يخصص جزءا من الوقف لبعض المستحقين بحيث

لا يشاركه فيه بعض اخر من الموقوف عليهم ..

ملحوظة :

وفي بعض الاحوال يعبر الفقهاء بدلا من التفضيل والتخصيص بلفظ التغيير والتبديل . فله ان يغير في مصارف وقفه وأن يبدل في كيفية المنفعة بما يريد مرة أن اشترط ذلك ..

تاسعا : الإبدال :

يجوز للواقف أن يبدل الوقف بعين أخرى أو بالنقد شريطة أن تكون في ذلك غبطة للوقف ليكون بوضع أمثل وهو ما يعبر عنه الفقهاء بالغبطة ..

عاشرا : الاستبدال :

هو أن يشتري الواقف بالبديل عينا من الاعيان لتحل محل الوقف اذا اشترطه لنفسه أو للمتولي — على شرائط الوقف الاول ولا يجوز له الاستبدال بأي صورة من صوره اذا كان فيه غبن يلحق بالوقف .. كما يصح له ان يشترط لنفسه ولاية الاستبدال في الحال أو المال وله أن يشترط التجزئة في الاستبدال بأن يشتري مثلا بنصف قيمة الوقف ارضا زراعية وبالنصف الاخر منزلا أو حانوتا . وله أن يشترط بيعه أو بعضه مرة بعد أخرى ليشتري به غيره ..

ملحوظة :

وبجوز في كل هذا ان يكون البيع بالبديل ، بارض زراعية كانت أو فضاء أو عقارا أو عوضا أو نقدا ليشتري بقيمته بدلا عنه . وله أن يشترط كل ذلك لنفسه وللمتولي — سواء كان ذلك في حال حياته أو بعد مماته — وله مع وجود المتولي ان يزاول ما اشترطه للمتولى أو الناظر أو القيم لان اشتراطه لغيره شرط منه لنفسه .. ثم اذا احدث فيه شيئا مما شرطه لنفسه أو مات قبل ذلك يستقر أمر الوقف على الحالة التي كان عليها يوم موته — وليس لمن ينولى الوقف بعده شيء من ذلك — الا أن يكون ذلك من شرط الواقف — فان كان الوقف مرسلا لم يذكر فيه الواقف شرط الاستبدال ، لا يجوز له بيعه أو استبداله ولو كانت الارض سبخة وفي هذه الحالة للواقف، أو المتولى ان يرفع الامر الى الحاكم للعمل بمقتضى حكمه وللواقف حق التصرف اذا وضع الغلة بمشيئته في أي وجه من وجوه البر المعتمدة شرعا وان

لم يعين الوجه أو الجهة .. وقال الفقيه جعفر الحنفي : جاز للواقف أن يفعل ما كان أدر على الوقف وانفع للفقراء بأن يؤجر بدلا عن المزارعة والعكس . وان لم يكن مذكورا في حجة الوقف — لان غاية الواقف المنفعة فاذا كان التصرف انفع وادر فالعمل به من باب أولى ..

الانتفاع بالوقف العام :

روى أن أم معقل جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله ان ابا معقل جعل ناضحه في سبيل الله وانني اريد الحج فأنركبه ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أركبيه — فان الحج والممرة في سبيل الله) ولانه يحصل في تحببب الاصل وتسبيل المنفعة ، فصح وقفه ، كالعتق والفارس الحبببب ولانه يصح وقفه مع غيره ، فصح وقفه وحده كالعتق ..

حق تعيين امام المسجد ومؤننه :

من حق الواقف تعيين الامام والمؤذن — فان نازعه اهل الجهة — اي المصلون فان كان الذي رشحوه اصلح مما عينه الواقف لزمه اتباعهم ..

الناظر :

قال صاحب كتاب الاسعاف : لا يولى الا امين قادر بنفسه او بنائبه لان الامانة شرط في الولاية ويستوي في ذلك الذكر والانثى — فقد ولى امير المؤمنين عمر بن الخطاب ابنته حفصة رضي الله عنهما ، مع وجود ابنه عبد الله بن عمر كما تجوز تولية الاعمى .. والامانة في الولاية : فلا يولى خائن او عاجز لان المقصود لا يحصل بها ومن طلب الولاية على الوقف من هؤلاء ممن عرف بالصلاح قلد مع التحوط ، وخصوصا في زماننا هذا الذي توفرت فيه الخيانة — وللواقف جبر من ولاه او وكله او جعله قيميا على عمارة الوقف فان امتنع جاز له عزله فان اقام اجنبيا ثم وجد من ولده من يصلح للولاية صرفها اليه ..

ما يجعل للمتولي في غلة الوقف :

يجوز للواقف أن يخصص جعلاً من ريع الوقف للمتولي او الناظر او القيم او اي عامل اقتضت مصلحة الوقف وجوده . والاصل في هذا ما فعله امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه حيث قال : لولي هذه الصدقة ان يأكل منها غير متائل مالا (اي يأخذ او يعطي بقدر حاجته) وكذلك فعمل

امير المؤمنين علي كرم الله وجهه اذ جعل نفقة العاملين الذين كانوا يقيمون على صدقته من غلتها — وذلك حسب العرف المعمول به . فاذا اصاب القيم بجنون مطبق (حولا كاملا) بطلت ولايته ولا يجوز للواقف أن يستغل الوقف لمصلحته ، ولو اعطى ثمن او اجرة المثل كما لا يجوز له أن يقف على نفسه عند المالكية ..

من ينظر في الوقف :

وينظر في الوقف من شرطه له الواقف — لان عمر رضى الله عنه جعل وقته الى حفصه تليه ما عاشت ، ثم الى ذوي الراي من اهلها . ولان مصرف الوقف يتبع فيه شروط الواقف وكذلك الناظر فيه — فان جعل الناظر الى نفسه جاز وان جعله الى غيره فهو له . فان لم يجعله لاحد او جعله لانسان فمات نظر فيه الموقوف عليهم لانه ملكهم ونفقتهم لهم فكان نظرهم اليه كملكهم المطلق .. والمالكية يرون انه يجوز للواقف أن يجعله في يده شريطة الا ينتفع به بل يضعه في مصرفه ولا يرون في كون عمر رضى الله عنه تولى النظر في صدقته دليلا على جواز انتفاعه بها حال حياته خلافا لما قاله بعض الحنابلة في جواز ذلك وهو اختيار ابي موسى ..

انفراد احد الناظرين بالوقف :

ولا يجوز لاحد الناظرين على الوقف ان ينفرد باجارة الا اذا فوض احدهما الآخر ويجوز له التصرف فيما لو تركه فوت على الوقف مصلحة .. وبمقتضى هذا لا يجوز لاحدهما التصرف فيما لو حصل بالترك ضرر ..

الموقوف عليه :

- ١ . اذا شرط الواقف ان الموقوف عليه ان اضطر الى بيع من الموقف جاز بقدر ما يسد حاجته ..
- ٢ . واخرج ساكن موقوف عليه دارا للسكنى فيها اذا حصل بها خلل ان لم يصلح بأن ابي الاصلاح بعد ان طلب منه لتكرى له اي للاصلاح وهذا علة للاخراج ..
- ٣ . وان بنى الموقوف عليه بناء في الوقف او غرس فيه شجرا فان مات ولم يبين انه وقف او ملك — فوقف ولا شيء لوارث — وان بين انه ملك فهو لوارثه فيؤمر بنقضه او يأخذ قيمته منقوضا بعد اسقاط كلفة لم يتولها كالاجنبي ..

٤ . ليس للموقوف عليه وقف ما وقف عليه وله أن يسقط حقه في الحبس مدة استحقاقه — فإذا مات انقضت مدة استحقاقه رجع لمن يليه في الرتبة .

الإقرار — البينات — الشهادات :

- ١ . إذا أقر رجل صحيح بأن ما في يده من أرض أو منزل أو مزرعة أنها صدقة موقوفة ولم يزد على ذلك صح إقراره لأن الوقف يكون عادة في يد الواقف ويصير وقفا على الفقراء والمساكين وتبقى ولايتها له — ولو شهد اثنان على إقرار رجل في حال صحته أنه وقف أرضه على زيد ومن بعده على المساكين ، أو شهد آخران على إقراره في صحته أنه وقفها على عمرو ومن بعده والمساكين . أو أحداها أسبق يقضى بالسابقة ولو وقتت أحداها دون الأخرى قضى بالمؤقتة ..
- ٢ . أن أقر في مرض موته أن فلانا وقف هذه الأرض التي في يدي فلان وسمى الموقوف عليه ثم بعد للفقراء والمساكين نفذ في كل المال ويعطى الثلثان لمن سماه والثلث للفقراء والمساكين ..
- ٣ . إذا أقر الورثة بأن الأرض التي ورثوها من أبيهم وقف نفذ ذلك الحاكم في وجوه البر التي ذكروها وإن كان بينهم صغير أو غائب استبعد الحاكم حصتها حتى يبلغ الصغير ويعود الغائب ..

الإنكار :

ومن أنكر من الورثة الوقفية كانت حصته ملكا له ..

فصل في شهادة اثنين بالوقف لجهة وشهادة آخرين لها ولغيرها أو لغيرهما :

لو مات رجل فحضر خصم قال أن هذا المتوفي جعل أرضه هذه صدقة موقوفة لله عز وجل على الفقراء والمساكين قبل موته وهو صحيح وأقام على ذلك شاهدين وحضر جماعة آخرون وقالوا أنه وقفها في صحته على الفقراء والمساكين وعلى فقراء قرابته وأبناء فقراء قرابته — وأقاموا على ذلك شاهدين يحكم القاضي بكونها وقفا ثم أن ذكرت البينتان وقتا فإن كان وقت الشهادة للفقراء والمساكين مقدما تكون الغلة كلها لهم بمفردهم لثبوت الوقف لهم في زمن لا مزاحم لهم فيه .. إلا أن يكون شرط التغيير والتبديل والزيادة والنقص في أصل الوقف فحينئذ تكون الغلة للفقراء والمساكين وفقراء القرابة (انظر المسألة بتمامها في كتاب الإسعاف ص ٧٢) .. ولو شهد اثنان على

اقرار رجل في حال صحته انه وقف ارضه على زيد ومن بعده على المساكين
وشهد آخران على اقراره في صحته انه وقفها على عمرو ومن بعده المساكين
واحداها سبق يقضى بالسابقة ولو وقتت احداها دون الاخرى
قضى بالمؤقتة ..

بينــــــــــــــــة : —

لو ادعى رجل كرما في يد رجل انه له وزعم المدعى عليه انه وقف وليس
للمدعي بينه واراد تحليف المدعي عليه : قالوا : ان اراد تحليفه لياخذ القيمة
ان نكل عن اليمين كان له ان يحلفه .. وان اراد تحليفه لياخذ الكرم ان نكل
عن اليمين ليس له ان يحلفه . لان النكول بمنزلة الاقرار ولو اقر المدعى
عليه بعد ما اقر انه وقف لا يصح اقراره ..
قلت : وهذه امثلة يعمل بها فيما تضمنته ويقاس عليها بما لا يخفى على
اهل الدراية في هذا الشأن ..

والله الموفق

باب المساجد والعقارات الخيرية

١ - المسجد :

مقتضى اقوال الفقهاء انه يصير مسجدا اذا اذن الواقف للناس بالصلاة فيه والاذن يحصل بصلاة الجماعة . وفي زماننا هذا يصير مسجدا بافتتاحه رسميا فيصبح حقا لله تعالى - ولا يصح للواقف الرجوع فيه - فلو ضاق وسع له من الملك الذي في جواره - ولو كرها مع دفع الثمن للمالك - وهذا مجمع عليه ..

٢ - الاروقه :

وهي عبارة عن داخلات الطلبة - والاربطة كناية عن ملاهى الفقراء واليتامى (الخلاوى) ويصبح وقفا اذا قال مثلا وقتت هذا الرواق أو هذا الرباط على طلبة العلم أو الفقراء والمساكين وعين الجهة لوجه الله تعالى - لايباع ولا يوهب ولا يورث - ويعمل بشروطه التي يشترطها - اذ نص الواقف كنص الشارع - ولو اتخذ منزلا من اوقاف المسجد مسجدا وصلى فيه وعاد عقارا مستقبلا . جاز لعدم صيرورته مسجدا بجعل المتولى . وتقدم ان الملكية اجازوا الوقف ولو بأجر مؤقت وهذا معمول به الان في كثير من بلدان اوروبا حيث لم تتوفر لديهم المساجد ..

٣ - مصلى الجنائز والعبيدين :

المسجد المتخذ لصلاة الجنائز له حكم المسجد فلا يورث وذلك لاستمرار الصلاة فيه (لان الموت لا ينقطع) فله حكم المسجد لانه شبيه به . اما مصلى العبيدين فليس له حكم المسجد الا في صحة الاقتداء بالامام - ولكونه مصلى المراء لا يعطى حكم المسجد .. فتاوى خاصة بالوقف بأنواعه من مساجد ومقابر وعقارات اذا خربت ورثى غيرها انفع منها . الخ

من سماعة الشريعة الاسلامية انها سالحة لكل زمان ومكان - فهي مرنة طيبة أنت حسب مقتضيات العصور التي تختلف عن بعضها اختلافا كثيرا - لذا كان مجال الاجتهاد فيها واسعا ومفتوحا اذا توفرت شروطه -

وفي ذلك يقول الامام الزاهد عمر بن عبد العزيز (تحدث للناس اقتضية بقدر ما أحدثوا) . . وقد تمكن الائمة رضوان الله عليهم بما لهم من قدرة ومعرفة بالادلة السمعية ودلالاتها — وبما لهم من مقدرة على الموازنة في وجوه الترجيح قاموا باستنباط الاحكام وانتزاعها للنوازل التي تجد من وقت لآخر حسب التغيرات والاعراف التي تحدث في حياة الناس وهم المعنيون بقول الله تعالى : (ولو ردوه الى الرسول والى اولى الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم) سورة النساء . . فوضعوا لها ضوابط وقواعد يتم بها النظر في المسائل التي منها الوقف الذي مناطه اى مداره المنفعة التي يجوز التغيير والتبديل بما لا يخرج عن شرط الواقف لان اغلب احكامه جارية على الاجتهاد . .

اقوال : —

ومن هذا فقد استخرجت بعض المسائل التي افتى بها العلماء المحققون من اتباع الائمة الاربعة رضوان الله عليهم في جواز نقل المسجد من مكان لآخر اذا خرب او خلا المكان الذي كان فيه من السكان — او الانتفاع ببعض اجزائه من مسجد لآخر ولو بالبيع — وكذلك التصرف في العقار بابداله بما هو ائمن الى كثير من الامور التي يراعى فيها ما هو اصلح او ادر للموقوف عليه بما لا يخرج عن رغبة الواقف لو كان حيا وكذلك الانتفاع بالمقبرة اذا عفت وتقدم عهدا وصارت رميما والاحوال كثيرة نسوق فيها يلي بعضها : —

جواز بناء الملك فوق المسجد :

قال في الاسعاف روى الحسن عن ابي حنيفة رضى الله عنه ، انه اجاز ان يكون الاسفل مسجدا والاعلى ملكا لان الاسفل اصل وهو ما يتأبد خلافا للعكس واجاز ذلك محمد بن الحسن لضيق المنازل بالري (١) كذلك اجازه ابو يوسف لما دخل بغداد . .

الاحوال التي يجوز فيها نقل المسجد واستبداله بغيره لمصلحة عامة وجواز الاستفادة بارضه ولو بيعا :

١ — جواز المناقلة للمصلحة العامة :

وقد بسط ابو بكر عبد العزيز ذلك في الشافى الذي اختصر منه زاد المسافر فقال (حدثنا خلال حدثنا صالح بن احمد حدثنا ابي حدثنا يزيد بن هارون حدثنا المسعودي عن القاسم قال (لما قدم عبد الله بن مسعود رضى الله عنه على بيت المال كان سعد بن مالك قد بنى القصر واتخذ مسجدا عند

(١) رى بفتح الراء والنسبة اليها رازى

اصحاب التمر فقال : فنقب (١) بيت المال فاخذ الرجل الذي نقبه ، فكتب الى عمر ابن الخطاب فكتب عمر الا يقطع الرجل (٢) . وانقل المسجد واجعل بيت المال في قبلته فانه لا يزال في المسجد مصل فنقله عبد الله فخط له هذه الخطة . . وقال شهاب الدين بن قدامة الحنبلى في كتابه : (المناقلة في الاوقاف واقعة) نقل مسجد الكوفة وجعل بيت المال في قبلته وجعل موقع المسجد سوقا للتجارين اشتهرت بالحجاز والعراق والصحابة متوافرون ، ولم ينقل انكارها ولا الاعتراض فيها من احد منهم بل عمر هو الخليفة الامر وابن مسعود هو المأمور . .

فدل هذا على مساهمة القصة والاقرار عليها والرضى بموجبها وهذه حقيقة الاستبدال (انظر كتاب مطالب اولى النهى في شرح غاية المنتهى للفتية العلامة مصطفى السيوطى الجزء الرابع ص ٣٦٧ - ٣٦٨) . وفي كتابى المغنى والشرح الكبير لابن قدامة عبد الله بن احمد بن محمد والشيخ ابي الفرج عبد الرحمن بن قدامة المقدسى الجزء السادس ص ٢٢٦ (وكان هذا بمشهد من الصحابة ولم يظهر خلافه فكان اجماعا) . .

٢ - جواز نقل المسجد المنتفع به لموضع آخر لمنفعة اكمل :

اخذ من قول الامام احمد وهو ان في كلامه ما يبين جواز ابدال المسجد للمصلحة وان امكن الانتفاع به لكون النفع بالثانى اكمل ويعود الاول طلقا . .

٣ - جواز بيع المسجد اذا ضاق باهله :

جواز بيع المسجد اذا ضاق باهله ولم يمكن توسعته وصرف ثمنه في مثله في مكان آخر او في قرية اخرى . .

قلت : ويشبه امر التوسعة ما صح من أن عائشة رضى الله عنها اخبرت ابن اختها عبد الله بن الزبير ، انه صلوات الله وسلامه عليه قال لها : (لولا حدثان قومك بكر لهدمت الكعبة وبنيتهما على قواعد ابراهيم ، وجعلت لها بابين والصقتهما بالارض) هذا ولما ولى ابن الزبير امر الحجاز هدم البيت واعاد بناءه تحقيقا لرغبة رسول الله صلى الله عليه وسلم . ونحر يومها مائة ناقة شكرا لله لاعادة الكعبة على قواعد ابراهيم عليه السلام

(١) النقب الفتح أي فتح الكسر

(٢) ذلك لان بيت المال لم يكن في مكان حريز فلم يطبق عليه عمر حد السرقة

ونحر الناس وذبحوا حتى سالت الدماء . ثم ان الحجاج قبحه الله — هدم الكعبة المشرفة واعادها الى بناء قريش حسدا منه لابن الزبير ووافقه على ذلك عبد الملك ابن مروان الذي ندم وقال : ليتنا تركنا ابا حبيب وما تحمل . وفي خلافة هرون الرشيد — اراد اعادة بنائها على نحو ما فعل ابن الزبير ،

فصده عن ذلك امامنا مالك رضوان الله عليه قائلا له : اعيزك بالله يا امير المؤمنين ان تجعل الكعبة لعبة في ايدي الملوك يغيرون بناءها تبعا لهواهم — فامتثل الرشيد وبقيت على الحالة التي هي عليها الان لا تمس الا لمرة تقديسا وتعظيمها لها . والذي يبدو ان وجه المصلحة في هدم ابن الزبير للكعبة المشرفة ظاهر وهو الانتقال من منفعة الى منفعة اكبر وذلك ما اشار اليه نبينا صلوات الله وسلامه عليه من فتح البابين والصاقهما بالارض لما فيه من تيسير الدخول الى الكعبة المشرفة والخروج منها ، ولكنه صلوات الله وسلامه عليه ترك ذلك خشية ان يعترض على فعله من كانوا حديثي عهد بالكفر فيهلكوا . هذا ولما زالت العلة بدخول الايمان في قلوب الناس حقق ابن الزبير رضوان الله عليه رغبة رسول الله صلى الله عليه وسلم — وهذا يجرى على القاعدة الاصولية : من ان المعلول يدور مع العلة وجودا وعدما .. ومثل هذا كثير ومنه : —

ان نبينا صلوات الله وسلامه عليه ترك صلاة القيام في رمضان بعد ان صلاها في جماعة واقامها في بيته مخافة ان تفرض علينا ، وكان الصحابة في عهده وعهد الصديق على ذلك . ثم لما زالت العلة بالتحاقه بالرفيق الاعلى جمع الناس عليها سيدنا عمر رضى الله عنه وقال نعمت البدعة ..

٤ — جواز نقل المسجد من مكان الى آخر اذا خيف من اللصوص :

قال الامام احمد ان كان الذى بنى المسجد يريد ان يحوله خوفا من اللصوص فلا بأس أن يحوله (انظر الفواكه العديدة في المسائل المفيدة للعلامة احمد سنقر الجزء الاول ص ٥٣٩) ..

٥ — جواز بيع المسجد اذا خرب :

جاء في كتاب الكاظم لابن قدامه المقدسى في فقه الامام احمد بن حنبل (وان وقف مسجد فخره وكان في مكان لا ينتفع به بيع وجعل في مكان ينتفع به) انظر الجزء الثاني ص ٤٦٢ — ٤٦٣ ..

٦ - جواز بيع المسجد اذا كان في موقع قنر :

جاز بيع المسجد اذا كان في موقع يتأذى منه المصلون ولم يمكن ازالته
وصرف ثمنه في مثله في مكان اصلح (انظر الروض المربع شرح زاد المستقنع
لابن ادريس البهوتي الجزء الثاني ص ٤٧٩) ..
قلت : وهذه الفتاوى دائرة كلها حول قداسة المسجد فبيعه اذا اصبح
خربا يحمي المكان من أن يتخذ لقضاء الحاجة — كما يفعل بالامكان الخبرة :
وبيعه او نقله كذلك لكونه قريبا من الاماكن القدرة التي يتأذى بها المصلون فيه
حكمة وهكذا فان الفقهاء الذين افتوا بجواز ذلك انما يهدفون الى صون حرمة
المسجد وهو علة الجواز . والله اعلم ..

الاحوال التي يجوز فيها البناء تحت المسجد وفوقه :

١ - اذا جعل الواقف تحته سردابا لمصالحه (اى المسجد) جاز كمسجد
القدس (من ابن عابدين جزء ٣ ص ٣٨٢) ..

٢ - لو بنى الواقف فوق المسجد بيتا لا يضر :

وقال لو بنى فوقه بيتا للامام لا يضر لانه من المصالح . هـ من ابن عابدين
نفس الصفحة وازاز الحنابلة ذلك بناء على اصلهم حيث قالوا يجوز
ذلك اذا كان فيه مصلحة ..

٣ - ولو جعل لغيرها (اى غير مصالح المسجد) او جعل باب المسجد الى
طريقه وعزله عن ملكه اى ملك المسجد لا يكون مسجدا وله بيعه ووافقهم
الحنابلة على جواز بناء الحوانيت تحت المسجد وفوقه مما يعود على
مصالحه بالمنفعة وذلك حسب اصولهم لانهم يجيزون بيع المسجد ونقله
اذا دعت الضرورة . قال : المازرى — بناء المساجد في ملك المرء جائز
بالاجماع . وقالت عائشة في حديث طويل : ثم بدأ لابی بكر فابتنى
مسجدا بفناء داره — انظر الجزء الثاني ابن حجر فتح الباري ص ١١٠
— قلت :

وذكر انه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى مسجد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وكثير منها معروف الى زماننا هذا مثل مسجد الغمامة
ومسجد ابى بكر السخ . والله سبحانه وتعالى اسأل ان يلهنا السداد
واتباع سبيل من اليه انساب ..

٤ - اذا خرب ما حول المسجد عاد الى ملك بانيه :

قال الشيخ السرخسى في كتابه المبسوط : وان خرب ما حول المسجد واستغنى الناس عن الصلاة فيه فعند محمد بن الحسن رحمه الله يعود الى ملك وارثه انظر الثاني عشر ص ٤٢ - ٤٣ - والله سبحانه وتعالى نسل ان يجعلنا من عمار المساجد اتصافا بحقيقة الايمان وان يسلك بنا مناهج الخير والاحسان انه سميع مجيب .

الاحوال التي يجوز فيها بيع بعض مواد المسجد لمسجد آخر :

١ - جواز بيع مواد المسجد او بعضها وصرفها والتصدق بها على الفقراء المسلمين او في وجه من وجوه البر .. ان لم يمكن صرفها على مسجد . آخر والانتفاع بها فيه ..

٢ - جواز نقل آلة المسجد اذا خرب لمسجد آخر من خشب وقناديل قال في كتاب المستقنع لابن قدامة بحاشيته وعنه لاتباع المساجد لكن تنقل آلتها الى مسجد اخر ويجوز بيع بعض آله وصرفها في عمارته وما فضل من حصره وزيته جاز صرفه الى مسجد والصدقة به على فقراء المسلمين - انظر الجزء الثاني ص ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ ..

الاحوال التي يجوز فيها اتخاذ المسجد في وجه آخر من وجوه البر :

١ - جواز الدفن في المسجد - وان كان عامرا اذا ضاقت المقبرة : وعند المالكية يجوز الدفن في المسجد وان كان عامرا اذا ضاقت المقبرة .

٢ - جواز اتخاذ المسجد مقبرة اذا خرب وصار ترمى فيه النجاسات : انظر الجزء الاول من فتح الملئى المالك في الفتوى على مذهب الامام مالك للشيخ عيش ص ١٣٦ ..

الاحوال التى يجوز فيها بيع الوقف واستبداله

مذهب احمد بن حنبل :

- ١ - شرط الواقف - يعتبر شرط الواقف - اذا كان صحيحا ..
- ٢ - يجوز بيعه وصرف ثمنه في مثله ..
- ٣ - يصرف ثمنه في بعض مثله - قال الامام احمد رحمه الله : لانه اقرب الى غرض الواقف ..
- ٤ - ينتفع به في اى شىء يعود على الواقف - وقال الامام احمد رضوان الله عليه .
- ٥ - يجوز بيع الوقف اذا خرب
- ٦ - يجوز بيعه - بلا حاجة - بخير منه للمصلحة ..
- ٧ - (انظر مطالب اولى النهى - شرح غاية المنتهى الجزء الرابع ص ٣٦٨)

مذهب الامام مالك

- ١ - للمالكية قول بجواز الوقف وجعل ثمنه في مثله وهو رواية ابى الفرج ان رأى الامام بيع ذلك للمصلحة ..
- ٢ - يجوز بيع الوقف اذا يبست اشجاره وتحطمت بانقطاع الماء عنه واعماره بشركة ..
- ٣ - أو اذا كان صغيرا قليل النفع جاز بيعه وادخاله في وقف غيره . قال ابن فرحون المالكي في التبصرة : وعلى هذا جرى العمل ببيع مالا نفع فيه - وقال في التبصرة كذلك : اما العتار فلا يباع باتفاق الا ان يشترط ذلك (اي الواقف) ..

الحنفية :

- ١ - يجوز الاستدانة على الوقف بشرطين : -
 - أ - ان القاضى لمصلحة الوقف لتعميره وشراء البذور ..
 - ب - الا تتيسر اجرة العين والصرف من اجرتها ..
- ٢ - جواز بيع الوقف الذى زالت عين الموقوف عليهم ..
- ٣ - جواز صرف الوقف الذى لم يعين الواقف جهته في اى حاجة من وجوه البر - على الفقراء والمساكين ومصالح المسلمين .. (انظر هذه الوجوه الثلاثة في كتاب النهاية في محرر الفقه والفتاوى للطوسى

ص ٥٩٩ - ٥٦٠) ..

٤ - جواز نقل الوقف ان كان على معينين من مكان آخر الى مدينتهم ب معاوضة او بيع فيجعل ثمنه في مثله . (انظر الروض المربع الجزء الثاني ص ٤٧٩) ..

جواز بيع الوقف وصرف ثمنه في ثلاث احوال

عند المالكية :

- ١ - اذا كان بارياب الوقف حاجة ضرورية يجوز بيعه وصرفه على الموقوف عليهم ..
- ٢ - يجوز بيع الوقف اذا خيف وقوع خلاف بين الموقوف عليهم يؤدي الى وقوع فساد بينهم ..

عند الحنفية :

- ١ - جواز بيع الوقف اذا كان بارياب الوقف حاجة ضرورية لحياتهم وكان معها بيع الوقف اصلح لهم واكثر نفعا يعود عليهم ..

جواز بيع الوقف للمصالح العامة في ثلاث احوال

- يجوز للامام بيع الوقف اذا كان على معينين وتعويضهم في ثلاث احوال : -
- ١ - لتوسعة المساجد الكبيرة الجامعة ..
 - ب- لتوسعة مقبرة المسلمين ..
 - ج- للمصالح العامة كانشاء طريق او بناء قنطره ..

جواز بناء الوقف في ملك الواقف

اذا جعل الواقف تحته سردابا لمصالحه (اي مصالح المسجد) جاز كمسجد القدس .

قلت : كما هو الحاصل (في المسجد الحرام بمكة المكرمة - وفي كثير من المساجد التي بنيت بجدة والقاهرة والاسكندرية وغيرها من بلاد الاسلام .

ولو جعل لغيرها أو جعل فوقها بيتا أو جعل باب المسجد الى طريقه أو عزله عن ملكه لا يكون مسجدا وله بيعه — انظر ابن عابدين الجزء الثالث ص ٣٨٢ قلت : انه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وكثير منها معروف الى زماننا هذا مثل مسجد الغمامة ومسجد ابي بكر . الخ . والله سبحانه وتعالى اسأل ان يلهنا السداد واتباع سبيل من اليه انساب ..

حكم الاستفادة من المقبرة لمصلحة عامة تعود على المسلمين بالنفع

عند المالكية :

الاصل في جواز نبش المقبره ما نقله الحطاب من الجواز عند الاحتياج اليها لمصالح المسلمين آخذا مما فعله سيدنا معاوية رضى الله عنه في شهداء احد — فعن جابر رضى الله عنه قال : لما اراد معاوية اجراء العين التي هي الى جانب احد امر مناديا فنادى في المدينة من كان له قتيل فليخرج اليه ولينبشه وليخرجه وليحول — قال جابر : فأتيناهم فأخرجناهم من قبورهم رطابا يتثنون هـ من شرح ثاني مسألة من الاتضية العتبية ا . هـ وفي المواق — انظر في حديث ثالث — عن ابي رحال من كتاب التمهيد .. انه يجوز النبش لعذر وان جابر بن عبد الله رضى الله عنها اخرج ابيه من قبره ودفنه بغير ذلك الموضع وكذلك فعل معاوية بحضرة الصحابة ولم ينكروا عليه ..

جواز اتخاذ المقبرة العائية مسجدا

قال الامام ابن عرفة في مختصره الفقهي سمع ابن القاسم مالكا يقول : لا بأس بالمساجد على القبور العائية وكراهيتها على غير العائيه — فوجه ابن رشد الاول بأن القبر حبس والمسجد كذلك وما كان لله يستعان ببعضه في بعض ا . هـ وقال المواق فيها حاذى به المختصر قال ابن رشد : اما بناء المسجد على المقبرة العائية فلا كراهة فيه وقاله ابن القاسم لان القبر والمسجد حبسان على المسلمين لدفن موتاهم . فاذا لم يكن الدفن فيها واحتيج الى ان تتخذ مسجدا فلا بأس بذلك لان ما كان لله فلا بأس ان يستعان ببعضه في بعض ما كان النفع به اكثر والناس اليه أحوج ا — هـ ..

(١) العائية أى البالية التى اندرست فاصبحت عظامها رميما .

جواز اتخاذ المساجد الخربة مقبرة للمسلمين

يجوز جعلها مقبرة للمسلمين لان المسجد والمقبرة لله وما كان لله لا بأس أن يستعان ببعضه في بعض . ما كان النفع فيه اكثر والناس اليه احوج . قاله ابن رشد — نقله الشيخ عليش في فتاواه . انظر الجزء الاول الصحيفة ١٣٤ — ١٣٥ .

عند الحنابلة :

الحالة الثانية :

جواز حرق المقبرة اذا بلى العظم : قاله جماعة من الاصحاب منهم ابو المعالي حرق ارضه حين بلى العظم . . . جواز الدفن في المقبرة (وجواز) الزراعة وغير ذلك متى علم ان الميت صار ترابا — اي غلب الظن عند اهل الخبرة — نقلا من كتاب الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف الجزء الثاني ص ٥٥٢ — ٥٥٣ .

مذهب الاحناف :

اذا بلى الميت حتى صار ترابا يجوز زرع ارض القبر والبناء عليه والمشي فوقه اهـ من حاشية ابن عابدين ج اول ص ٦٣٣ .

قلت : وحاصل الامر انه افتى المتأخرون من الفقهاء في كتاب الفقه على

المذاهب الاربعة — الجزء الاول ص ٥٣٦ — ٥٣٧ — بجواز القعود والنوم والمشي على القبور المندرسه (اي تتخذ طريقا) فالجلوس على القبور المندرسه (اي تتخذ طريقا) فالجلوس على القبور المندرسه جائز وكذا النوم واما التبول ونحوه فحرام . . . وقالوا يكره المشي على القبر — اذا كان مسنما والطريق دونه والا جاز

كما يجوز المشى عليه — اذا لم يبق من الميت جزء مشاهد ولو كان القبر مسنماً . وبالجملـة فإنه بالرغم مما تقدم من جواز نقل اجزاء الموتى رطبة كانت أو يابسة متماسكة الاعضاء أو كانت عظماً — فينبغي حفظاً لحرمة المؤمنين أنه اذا اقتضت حاجة المسلمين لمصلحة عامة أن تنقل العظام . اذا لم تكن قد فنيت وتوضع في مكان محترم . حرير — ونسأله تعالى أن يغفر للمتقدمين منا والمتأخرين . ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ..

المعمري

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من اعمر رجلا معمري له ولعقبه
نقد قطع قوله حقه فيها وهي لمن اعمرها ولعقبه) اخرجه مسلم — رواية
الليث على الزهري عن ابن سلمة عن جابر مرفوعا وفي الموطأ شرح الزرقاني
١٥١٩ حدثني مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر ورث من حفصة بنت عمر
دارها . قال وكانت حفصة قد اسكنت بنت زيد ابن الخطاب ما عاشت — فلما
توفيت بنت زيد قبض عبد الله بن عمر المسكن ورأى أنه له) وفي الموطأ
أيضا : في كتاب المعمرى ٥٢٣ عن جابر بن عبد الله الانصاري أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال (ايما انسان اعمر معمري له ولعقبه فانها للذي
يعطاها لا ترجع للذي اعطاها ابدا لانه انما اعطى عطاء وقعت فيه المواريث)
وعن مالك ابن يحيى انه سمع مكحولا الدمشقي يسأل القاسم بن محمد عن
المعمري وما يقول الناس فيها فقال القاسم بن محمد : ما أدركت الناس الا وهم
على شروطهم في أموالهم وفيما اعطوا . قال يحيى سمعت مالكا يقول : وعلى
ذلك الامر عندنا ان المعمري ترجع للذي اعمرها اذا لم يقل هي لك ولعقبك —
وهي مندوبة لانها من مكارم الاخلاق وقد عرفها الشيخ الدردير في شرحه
الصفير بانها : تملك منفعة مملوك حياة المعطى بغير عوض . كاعمرتك او
وارثك دارى او نحوها من فرش او متاع او حلى وتعمر الامة للاناث ولا
يجوز اعمارها للذكور لما فيه من اعارة الفروج . ويرجع الشيء المعمر
لمالكه ان كان حيا ولوارثه ان مات قبله لان حلول المعمرى انتضاء عمر المعمر
ويشترط فيها الحوز قبل حدوث مانع فان حصل المانع بموت أو رجوع عنها
بطلت ولم تلزم . ولا يشترط فيها التلفظ بل تصح بما يدل عليها . وقال أبو
القاسم احمد ابن جزى الكلبي الغرناطى في كتابه — القوانين الفقهية — ما
نصه : وقال الشافعي وأبو حنيفة (١) وابن حنبل : لا تعود اليه ابدا لانه قد
خرج عن الرقبة ..

(١) وهذا مما يدل على ان الامام ابا حنيفة رجع في الوقف الى لزومه .

الرقبى

قال العلامة الشيخ احمد بن محمد الصاوي المالكي في حاشيته على كتاب الدردير في شرحه الصغير ما نصه : واما الرقبى فلا يجوز حبسا ولا ملكا كذوى دارين او عبيدين او دار وعبد — قال كل لصاحبه — ان مت قبلى فهما لى وان مت قبلك فهما لك — وانما منع لما فيه من الخروج عن وجه المعروف والمخاطرة . ولكونها منافية لمكارم الاخلاق لان كلا منهما اغرى صاحبه طمعا في ضم ماله اليه بعد وفاته فهو يرقب موته فان وقع ذلك واطلع عليه قبل الموت فسخ وان لم يطلع عليه الا بعد الموت رجعت لوارثها ولا ترجع مراجع الاحباس لفساد العقد كذا في الاصل — وحاصل ما ذكره الشبرخيتى ان فعلا ذلك دون ان يطلع احدهما الاخر فهو جائز كالوصية ..

فائدة :

والرقبى مآلها حرمان احد الطرفين من ملكه بدون معاوضة وفي هذا ما فيه من ظلم وغبن على الورثة بدون حق وهو يشبه نكاح الشغار وهو من انكحة الجاهلية وذلك ان يزوج الرجل وليته بنتا او اختا وليس بينهما صداق واستدل الجمهور ببطلانه بما جاء في الحديث (لا شغار في الاسلام) رواه مسلم عن ابن عمر رضى الله عنهما ومما رواه ابن ماجه عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار قال جمهور العلماء : انه باطل لا ينعقد خلافا لابى حنيفة رضى الله عنه القائل بصحته على ان يكون لكل واحد مهر المثل .. وفي علة البطلان — التشريك في البضع لانه معاوضة بضع ببضع لما فيه من غبن للبنت لجعل كل واحدة مهرا للآخرى وهي لا تنتفع والمنتفع في هذه الحالة هو الولى الذى لا حق له في ذلك بتصرف واختصار من كتاب الزرقانى ..

قلت : وللمالكية في وجوه تفصيل فمن اراد ذلك فليراجعه في مظافة من كتبهم والله اعلم ..

الوصية

تعريفها :

قال العلامة الشيخ احمد بن محمد الصاوى في تعريفه : انها في عرف

الفقهاء عقد يوجب حقا في ثلث مال عاقده ، يلزم بموته أو نيابة عنه بعده وعند
الفرضيين خاصة بما يوجب الحق في الثلث كما يؤخذ من تعريف ابن عرفة ..

حكمها :

انها مندوبة وتجب اذا كان في ذمته حق للغير كالدين وتحرم بحرم
كالنكاح وجاء في الحديث الشريف ما رواه امامنا مالك عن نافع عن عبد الله
بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما حق امرئ مسلم له
شئ يوصى فيه يبيت ليلتين الا ووصيته عنده مكتوبة — قال مالك : الامر
المجمع عليه عندنا ان الموصى اذا اوصى في صحته أو في مرضه بوصية في
عتاقة رقيق من رقيقه أو غير ذلك فانه يغير من ذلك ما بدا له — ويضع من ذلك
ما شاء حتى يموت وان احب أن يطرح تلك الوصية ويبدلها فعلة الا أن يدبر
مملوكا وصح أن الصحابة رضوان الله عليهم انفذوا الوصية التي ذكرها
الموصى بعد موته ..

فائدة :

قصة خالد بن الوليد والعبد والرؤيا الصادقة في خلافة الصديق رضوان
الله عليه وفي حروب الردة استشهد احد الانتصار فعدا عبيد على درعه
ووضعها في خبائه وكان خالد رضوان الله عليه اميرا على الجيش — ولما
نام رأى ذلك الشهيد في منامه وقال له : ان درعي اخذها فلان وهي الان في
خبائه وانى مدين لال فلان بكذا ولى مال خبائه في دارى — وسمى المكان —
وطلب اليه أن يوفى الدين لاصحابه وقال له : لا تظن أن هذا منام . فلما افاق
خالد من منامه ارسل في طلب الدرع فجيء له بها ، فكتب الى الصديق رضوان
الله عليه بالمدينة فتحقق مما ذكره الصحابي منامها وانفذ وصيته — باختصار
ذكر ذلك الكامل في تاريخه ..

اركانها .:

ثلاثة : —

- ١ . موص — وهو كل مالك مميز فلا تصح من العبد ولا المجنون الا حال
افاقته ولا من الصبى غير المميز وتصح من الصبى المميز اذا عقل القربة
خلافا لابی حنيفة — وتصح من السفه الكافر الا أن يوصى بمحرم لمسلم

٢. الموصى له — وهو من يتصور له الملك سواء كان موجودا أو منتظرا الوجود — كالحمل الا لوارث — فلا تجوز له اتفاقا لقوله عليه الصلاة والسلام (لا وصية لوارث) فان اجاز الوصية سائر الورثة جازت عند الاربعة .
٣. الموصى به — وهو ما يجب تنفيذه كالدين والزكاة والكفارات . او كان على قرابة في الثلث وان زاد عن الثلث واجازته الورثة مضى — واستثنى نصيب الصبي والغائب ومن كان في بطن امه وما اجازته الورثة ان كان لوارث .

ما تبطل به الوصية

١. اذا مات الموصى له قبل موت الموصى ..
٢. ان كان الموصى له اجنبيا ثم اصبح وارثا بطلت الوصية التي كانت له ان لم يجزها قبل موت الموصى ..
- قلت : ومثاله ان اوصى لامراة تحل له ثم تزوجها بطلب الوصية ان كانت في عصمته يوم موته ان لم تحزها قبل الزواج ..
٣. وان اوصى بشيء معين فتلغ بطلت الوصية وليس على الورثة اصلاحه
٤. وتبطل الوصية برجوع الموصى عنها في حال صحته او مرضه ..
٥. وتبطل بوطء الامه التي اوصى بها لغيره ان حملت منه ..
٦. وتبطل كذلك بتصرفه فيما اوصى به ..
٧. وتبطل بتعليق على حدوث شيء لم يتم — كأن يقول : ان مت في مرضى هذا فلفلان كذا — فلم يحدث وصح من مرضه ولم يكتبها ولم يخرجها . فان كتبها واخرجها صحت وان لم يموت ..
- قلت : وبالجمله فان وجوه الصحة والبطالان كثيرة فينبغي على من اراد ان يوصى ان يرجع الى اهل العلم لكتابة وثيقة الوصية ليكون العمل بها وفقا للنصوص الشرعية . والله اعلم ..

المحرم والمكروه من الوصية

ويحرم انفاذ ما كان في معصية — كالنياحة بعد موته لقوله صلى الله عليه وسلم الميت يعذب في قبره به نبح عليه — وقوله عليه الصلاة والسلام (صوتان ملعونان في الدنيا والآخرة — زممار عند ورنة وعند مصيبة) رواه انس رحمه الله .. وتكرهه اذا كانت بمكروه او كانت الوصية في مال قليل

لما فيه من التضيق على الوارث خصوصا اذا كانوا صفارا — لقوله عليه الصلاة والسلام لسعد بن مالك : ان تدع اولادك اغنياء خير من ان تدعهم عائلة يتكفنون الناس .

الهبة

هي تملك بلا عوض لوجه المعطى ولثواب الاخرة صدقة والاصل فيها قول الله تعالى (ان الله يأمر بالعدل والاحسان وايتاء ذى القربى) .. وقوله تعالى (واتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب) وقوله تعالى : (ان تبدوا الصدقات فنمما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم) الآية .. وقوله صلوات الله عليه وسلامه (تهادوا تحابوا) وصيغتها كل ما يقضي الايجاب والقبول من قول او ما يدل عليها كلفظ الهدية والوصية والنحلة او ما يشبه ذلك ولها مقاصد — قال ابو البركات العلامة الشيخ الدردير : الهبة من التبرعات المنبوية كالصدقة لما فيها من المحبة وتاليف القلوب . وهذا ان صح القصد وتصح من له التبرع خرج منه الصبى والمجنون والرقيق والسفيه ومن احاط بماله الدين والسكران وكذا المريض والنزوجة فيما زاد على ثلثها ..

قلت : الفرق بينها وبين الوقف — ان الوقف هو حبس الذات وتسبيل المنفعة والهبة هي اعطاء بلا عوض وتمليك الذات والمنفعة تبع لها ..

واركانها :

اربعة : واهب وموهوب وموهوب له وصيغة ..

شروطها :

مماثلة لشروط الوقف . فتمت وجدت الشروط صحت الهبة وتبطل بحصول مانع قبل حيازة الموهوب .. ولا يصح حوز الفاصب . ويرد ولو بعد موته لما لك ان كان حيا او لورثته من بعده ولا يصح حوز مرتهم او مستاجر لنحو دار ولو وهب دار سكنه لمحجوره واخلاها من شواغله وسكن في جزء يسير منها واجر اكثرها لمصلحة محجوره واشهد على ذلك صحت الهبة ويجوز للاب اخذ الهبة من ابنه ولو كرها بلا عوض وهو ما يعرف بالاعتصار وكذلك يحق للام اخذ الهبة من ولدها ولو بغير رضاه ..

الاعتصار :

قال الامام احمد لا يجوز الاعتصار لاي احد مطلقا وقال الشافعى :
يعتصر الاب والام والجد والجددة ولا يسقط الاعتصار عنده في شيء مما ذكرنا
وقال ابو حنيفة لا يعتصر من وهب لذى رحم محرم بخلاف الاجنبى وكذلك
يحق للام اخذ الهبة من ولدها وبغير رضاه — الا اذا كان يتيما — فلا
يجوز لها الاعتصار ليطمه ..

قلت : وهذا لما للابوين من حق وقد قال صلوات الله وسلامه عليه
للولد وقد اخذ بتلابيبه (انت ومالك لايك) ..

هبة الثواب :

ولا يجوز في هبة الثواب ان يطالب الواهب بالموض وللواهب في
هبة الثواب المطالبة ويؤخذ بقول الواهب ان نازعه الموهوب له بانها
هبة مودة فيصدق الواهب ويؤخذ بالمعرف في الهبة اذ هي كالبيع في كثير
من احكامه والله اعلم — واما هبة المريض — فكالوصية ان صح من مرضه
نفذت وان مات في مرضه نفذت في الثلث فقط ..

الهبة للاولاد :

كره جمهور الفقهاء للوالد ان يهب شيئا من ماله لبعض اولاده ان خشى
ان ذلك بهيج داعية الحسد والبغضاء فتقع بينهم العداوة وان يفضل بعضهم
على بعض في الهبة — قال ابن جزى : وروى عن مالك المنع وفاتا للظاهرية
لان المعدل هو التسوية بينهم وهو موافق لقول احمد رحمه الله (للذكر مثل
حظ الانثيين) — كما جاء في الصحيحين قوله عليه الصلاة والسلام (اتقوا
الله واعبدوا في اولادكم) .. والله تعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد
النبي الامى وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا .

تم بحمد الله وعون البارى جل علاه هذا الكتاب في الثانى عشر من
شهر ربيع الاول سنة ١٣٩٨ هجرية الموافق التاسع عشر
من شهر فبراير سنة ١٩٧٨ ميلادية



بسم الله الرحمن الرحيم

(خاتمة) -

حاولت في هذه المجالة أن أبسط ما ينبغي معرفته من أحكام الوقف لطلاب العلم — أو لمن أراد فعل الخير من المحسنين .. وقد التزمت أنه متى كانت المسألة متفقاً عليها بين الأئمة أو بين الجمهور أضعتها من غير إشارة في أغلب الأحوال وإن كانت موضع خلاف أبين ذلك مع ذكر صاحبه .. وقد عولت في هذا الكتاب على المراجع التي أوضحتها في أوله وهي من الكتب المعتبرة المعول عليها في الافتاء عند أئمة المذاهب الأربعة .. وقد حاولت كذلك بالرغم من قلة بضاعتى في هذا الشأن أن أدمع الأحكام بالأدلة من الكتاب والسنة ما وسعني ذلك .. وقد ذكرت أدلة الوقف في المقدمة وما فيه من حكمة وما جنح اليه بعض المتأخرين من الافتاء بقسم الوقف الأهلى ميراثاً . ومعلوم أن إطلاق ذلك بغير مسوغ شرعى غير جائز ..

كما ذكرت بعض أحكام العمري والرتبى والوصية والهبات لأنها من قبيل الوقف .

كذلك بعض البدع غير المستحسنة من حرمان البنات وإبناء البنات الى أمور أخرى تواضع المتأخرون عليها .. وفيه بعض الفوائد مما له صلة بمواضيع الكتاب ودفعت وصمة الجمود التي رمى بها بعض الاقتصاديين الوقف ..

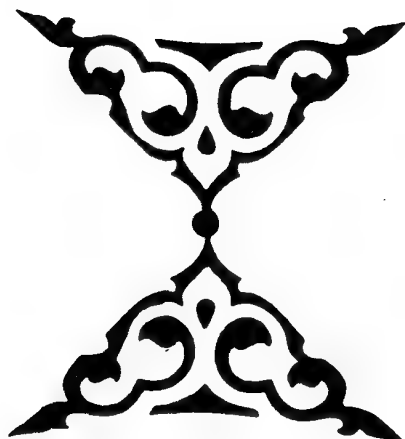
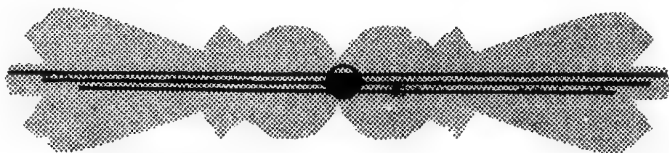
ويطيب لى في ختام هذا الكتيب أن أوجه شكرى لابنائى الذين كلما استقرأتهم أو استكتبتهم استجابوا بهمة عالية وأخص بالذكر الاستاذ محمد بن علي بن محمود بن سعد الذي سهر معى الليالي الطوال في غير كل ولا ملل والاستاذ احمد عبد العاطي غزالة لما بذل من جهد في التصحيح .. هذا وقد كان الفراغ منه في الثانى عشر من شهر ربيع الأول سنة ١٣٩٨ هجرية الموافق التاسع عشر من شهر فبراير سنة ١٩٧٨ ميلادية — فما كان منه حسناً فهو من توفيق الله وما كان منه خطأ فهو من قصورى وتقصيرى — والله عز وجل أسأل المغفرة وفي الحكمة ، أنه ما كتب الإنسان

في يومه امرا الا وقال في غده لو وضعت كذا مكان كذا لكان خيرا ولو زيد
كذا لكان احسن ولو حذف هذا لكان اجمل وهذا دليل على استيلاء العجز
على البشر وهو سر معجزة القرآن الخالد ..

وختاماً الله سبحانه وتعالى اسأل ان يجزل لنا جميعا المثوبة وان تكون
اعمالنا خالصة لوجهه الكريم وان يجعل هذا العمل عملاً مقبولا ينفع به عباده
فيكون حجاباً لنا من النار وطريقاً الى جنات النعيم — انه سميع مجيب ..

يوسف اسحق حمد التليل

غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولاحبابه — آمين



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تعريف بصاحب كتابه مفتاح الدراية لاحكام الوقف والعطايا

بقلم صاحب الفضيلة الشيخ توفيق احمد الصديق

اما بعد :

فللسادة قراء كتاب (مفتاح الدراية لاحكام الوقف والعطايا) اقدم هذه النبذة عن المؤلف الذى تربطنى به زمالة الدراسة منذ نعومة اظفارنا - حتى تخرجنا في الكلية التذكارية القديمة بالخرطوم وبسبب صلة روحية قديمة بين آبائنا رايت ان اسطر للقراء الكرام هذه الكلمة اليسيرة عن مؤلف هذا الكتاب - فالمؤلف هو فضيلة السيد / يوسف اسحق حمد النيل مستشار دائرة الاوقاف والشئون الاسلامية بحكومة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة - قد تخرج في كلية الخرطوم التذكارية القديمة في الثلاثينات - وبعد ذلك ابت هيمته العالية الا ان يرحل للازدياد من العلم - فسافر الى المملكة العربية السعودية ومكث بمكة المكرمة زهاء اثني عشر عاما وتلقى بالمسجد الحرام العلم على كبار مشايخ الاسلام - اذكر منهم على سبيل المثال الشيخ عمر حمدان المحرمى المكي المدني وكان شيخ الحديثين في زمانه والعلامة الدراكة الثبت الشيخ محمد العربي بن الحسين التبان الشريف الحسنى المكي وهو معروف بكثرة مؤلفاته والاصولى المحقق الشيخ يحيى امان وعالم المدينة الشيخ عبد الباقي الانصاري الايوبي اللكنوى - ثم تاققت نفس المؤلف بعد ذلك الى زيادة في العرفان - فسافر الى مصر واستمع هناك وانتفع بكبار العلماء امثال الشيخ محمد الخضر حسين والعارف بالله الشيخ سلامة العزامى - وبعد عودته الى السودان عمل بمصلحة الشئون الدينية - ثم اختير في بعثة علمية الى بيروت لدراسة التخطيط التربوي بالمركز الاتليمي لكبار رجال التربية والتعليم في البلاد العربية - وهناك وضع كتابه عن تاريخ التعليم الدينى في السودان - وبعد رجوعه الى ارض الوطن استمر في المصلحة المذكورة حتى تطورت الى وزارة للشئون الدينية - فعمل مديرا للمساجد والاوقاف - ثم مستشارا للوزارة ثم اختير مستشارا لدائرة الاوقاف والشئون الاسلامية بهذه الامارة ليسهم كمادته في تطوير الاوقاف والثقافة الاسلامية - وائنى بعد تقديم هذه الكلمة عن المؤلف من ناحيته العلمية - لا انسى ان اصفه بأنه رجل على جانب كبير من التقوى والورع

ودمائية الخلق وحب الخير للمسلمين ..

تفاعلت هذه الالوان المختلفة فصاغت من المؤلف رجلا متمرسا فسي
مختلف شئون الدين والدراية والادارة التعليمية — ولا غرو ان كان كذلك —
فقد ورث هذه المحامد من اسرته وآبائه السادة الاشراف العركيين المعروفين
بمصر والسودان منذ سالف العصور بالعلم والعمل به مع بلوغ شأو كبير في
الورع والاصلاح وتعليم الناس أمور دينهم وتطبيقها قولاً وعملاً ونشر تعاليم
الاسلام في شتى اقاليم السودان شرقاً وغرباً وقد كانوا لا يتصدر مجالسهم
لما كانت دور العلم عامرة ومجالس الفضل سامرة الا من درس خليلاً (١) ،
فهو اليوم ينسج على منوالهم — ومن أراد ان يعرف أكثر عن المؤلف ومنزلته
العلمية فليرجع الى تقرير العلماء لكتابه (نبراس الحاج) وقد بلغت مؤلفاته
اثني عشر كتاباً في مختلف فنون العلم والمعرفة وهي من خير ما كتب من حيث
التحرير وتقريب المسائل بأسلوب سهل ممتع .. وختاماً أسأل الله أن يتقبل
الاعمال ويجعلها خالصة لوجهه الكريم — انه نعم المولى ونعم النصير —
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ..

توفيق احمد الصديق
مدير الدعوة بدائرة الاوقاف والشؤون
الاسلامية بدبي

(١) هو مختصر خليل اكبر كتاب يرجع اليه في فقه السادة المالكية



اطلع على هذا الكتاب كثير من العلماء الافاضل .

فمن علماء الحرمين الشريفين مولانا الشيخ محمد نور
ابن سيف .

ومن علماء ببي المشايخ عبد الجبار محمد الماجد
و احمد حمد سعيد الشيباني و محمد يوسف .

ومن علماء مصر المشايخ محمد سيد جاد الحق ،
و توفيق احمد عاشور و عبد التواب محمود شريف
و احمد احمد حنبل .

ومن علماء السودان المشايخ الفاتح قريب الله
و يوسف ابراهيم النور و الامين الضير و محمد علي الطريقي
و الجيلي احمد المكي و توفيق احمد الصديق
و الدكتور فتح الرحمن عمر .

وقد نال الكتاب اعجابهم .

ومراعاة للاختصار فقد اكتفينا بنشر بعض ما كتبوه .

وبالله التوفيق .

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير مفتاح الدراية لاحكام الوقف والعطايا

بقلم المشرف العام على المعاهد الدينية فضيلة
الشيخ احمد حمد سعيد الشيباني

نحمدك اللهم ونصلي على رسولك : محمد بن عبد الله صلوات الله
عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين وسلم تسليما كثيرا —
وبعد :

فبين يدي القارئ كتاب جليل (مفتاح الدراية لاحكام الوقف والعطايا)
لفضيلة الاستاذ الشيخ يوسف اسحق حيد النيل — وهو بلا شك رسالة رائدة
جمعت جل احكام الوقف وحكمته ، وأدلته وانواعه ومسائل الهبة ، والوصية
والعطايا ..

بحث قوى يستمد قوته من كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم وآراء الفحول من هداة هذه الامة ..
دراسة هادفة متعددة الجوانب — متنوعة الفكرة — تعتبر مددا علميا
للمسلم ورباطا تربطه بدينه وتراثه ..

مادة فقهية خصبة — يحتاجها طلاب المعرفة واصحاب الثراء من اهل
الخير ، عرضت عرضا مشوقا ورتبت قضاياها ترتيبا مبوبا منسقا في
منهج علمي ، صيغت معلوماتها وحقائقها في عبارات سهلة واضحة
يستطيع القارئ أن يلم بما فيها ..

صور الباحث صورها تصويرا صادقا يدل على بصيرة واعية في
جزالة لفظ وجلاء معنى يجعل القارئ مشوقا للنهل منها والرجوع اليها — سار
بالفروع في تناسق دقيق يجذب المطلع الى الاستزادة من سلسيلها والرى
من عذبتها ..

بذل فضيلة الباحث فيها جهد العلماء وهو جهد مشكور - فجزاه الله
افضل ما يجزى محقق عن تحقيقه ومجتهد عن اجتهاده - لقاء ما بحث
وحقيق واستنبط وحرر واستخرج وأبرز . . .

جزاك الله يوسف كل خير ولا أخالك من لطف جميل
لقد ابرزت للفتوى كتاباً تفرد في الفتاوى عن مثيل

احمد حمد سعيد الشيباني

بسم الله الرحمن الرحيم

اطلع على هذا الكتاب صاحب الفضيلة الدراكة الفقيه الحجة
بقية السلف الصالح مولانا الشيخ محمد نور بن سيف بن هلال المكي —
— فبعث الينا بهذه الابيات التي تفيض نورا اطل الله حياته وابقاه لنصرة
الحق ونفع به ابناء المسلمين .

عليك بمفتاح الدراية انه
فأحيا لنا ذكرى اكابر قد مضوا
فمن حنفي بذ اقرانه عللا
ومن شافعي لا يشق غباره
ولم لا وقد ابداه ذو الفيض يوسف
جزاه اله العرش خير جزائه
وابقاه ربي ناعما ومؤيدا
وخص الهى راشدا عبدك الذي
وحف بنيه يا الهى بقوة
لتحيا دبي في حماهم منيعة
ويارب اكرم عبدك النور انه
واصلح له اولاده وتولهم
ويا رب اسكن والديه بجنة
وقدس الهى ترب اشياخه الالي
وازكى صلاة الله ثم سلامه

تضمن احكاما تفوق الدرايا
تأليفهم نور يضىء الدياجيا
ومن مالكى سار كالنجم ساريا
ومن حنبلى كان كالبدر هاديا
هو النيل رده تلفه الدهر صافيا
وأولاه ما يرجوه في الحشر وافييا
يرد بسيف الحق من كان باغييا
يبدل وحذب كان للدين راعييا
ليبتوا لدين الله درعا وحامييا
وشعبهمو في أنعم الله باقييا
بمكة يرجو رحمة الله داعييا
أطل عمره في خدمة العلم ماضييا
ليلقاها في جنة الخلد راضييا
لدينك كانوا كالجبال رواسييا
على سيد الكونين نورا وهادييا

تقريظ

لكتا بمفتاح الدراية لاحكام الوقف والعطايا

وهذه القصيدة العصماء مما جادت به تريحة فضيلة الاستاذ الجليل
مولانا الشيخ محمد سيد جاد الحق من علماء الازهر الشريف -
حفظه الله

واظت على الاكوان شمس الدراية
اذا طلعت نور الظلام بجيشه
اقامت من الدين الحنيف دعائها
جمال معانيها ودقة سبكها
كتاب كحبات الزبرجد جمعت
اتى يوسف والذهر طوع بينه
نجم من عقد البيان قلائدا
ومفتاحه من جيد القول صوغه
تجمع فيه الحسن من كل معدن
كتابك في الاسفار عز مثاله
جمعت به فضلا وحسنا وحكمة
علا فوق هذين السماكين منزلا
تخيرت من آياته كل محكم
كتابك ترتاح النفوس لحسنه
تفننت في جمع الادلة عالما
فكنت لسان الدين في الفضل والحجى
فأنت حكيم عبقري زمانه
نسبت الى القطب الطريفي رفعة
شريف طريف بسارع ومهذب
تغنت ليالى الأدهر بالفضل فيكم
على سيد الكونين صل آلهنا
محمد سيد جاد الحق



كتب المؤلف

- ١ - نبراس الحاج مدعم بالكتاب والسنة على مذهب الامام مالك
- ٢ - بحث وتحقيق في ان ميقات اهل السودان ومن جاء عن طريقه هو من محاذاة يللم على مذهب الامام مالك ..
- ٣ - شرح ابن عاشر في فقه المالكية بالادلة من (الكتاب والسنة)
- ٤ - تاريخ التعليم في السودان (طبع بالمركز الاقليمي لكبار رجال التربية ببيروت ..)
- ٥ - حديث المنبر (بمعاونة الدكتور عبد الرحمن البله على)
- ٦ - مفتاح الدراية لاحكام الوقت والعطايا (على نفقة صاحب السمو الشيخ راشد بن سعيد المكتوم ..)
- ٧ - الرد على الشيخ امين داؤود في ما وقع فيه من اخطاء ..

تحت الطبع :

- ٨ - بحث وتحقيق في ان ميقات اهل السودان من محاذاة يللم من اقوال العلماء في المذاهب الاربعة ..
- ٩ - اللطائف الحسان من شرح الجامع الكبير في التفسير للامام القرطبي .
- ١٠ - تهذيب كتاب طبقات ود ضيف الله ..
- ١١ - الماثور في ما جاء في استحباب البناء حول القبور ..
- ١٢ - عقود الدراري في جيد السنين والليالي ديوان شعر المؤلف ..



بسم الله الرحمن الرحيم

فهرست كتاب مفتاح الدراية لاحكام الوقف والعطايا

رقم الصحيفة	الموضوع	
٥	مراجع الكتاب	
٨	تعريف لمفتاح الدراية	
١٤	١. (أ) المقدمة	
١٦	(ب) مدخل الى احكام الوقف	
١٦	(ج) حكمة مشروعية الوقف	
١٧	(د) أدلة الوقف	
١٩	(هـ) تثريب وانكار السلف الصالح على من طعن في الوقف	
٢١	(و) بدعة الغاء الوقف الاهلى	
٢٢	(ز) ١ - بطلان نظرة الاقتصاديين بأن الوقف غير حسن من الناحية الاقتصادية	
٢٢	ب - الغاء حقوق التصرف التي للغير على رقبة الوقف وعدم اجازة الاجارة لآمد طويل مخالف لما ذكره الفقهاء الذين كتبوا في الوقف ..	
٢٤	(ح) ذكرى وتحذير	
٢٥	٢. الوقف وفيه فصول :	
٢٥	(أ) اركان الوقف	
٢٥	(ب) تعريف الوقف لغة	
٢٥	(ج) تعريف الوقف شرعا	
٢٦	(د) اقسامه - خيرى - واهلى	
٢٦	(هـ) الوقف الخيرى	
٢٧	(و) الوقف الاهلى	
٢٧	(ز) انواع الوقف	
٢٧	(ح) الوقف على الاولاد	
٢٧	(ط) الوقف على العقب	
٢٧	(ك) ما يقتطعه الحكام ليكون وقفا	
٢٧	(ل) ما يؤجر من الاحكار	
٢٨	(م) جواز كراء الوقف بالنقد	
٢٨	(ن) جواز المضاربة بالدراهم الموقوفة وشراء الاسهم	

الموضوع	الصحيفة	تم
(س) وقف المنقولات	٢٩	
(ع) وقف الحلوى	٢٩	
٣. الواقف أو المحبس :	٣٠	
١) شروطه	٣٠	
٤. الموقوف عليه : -	٣٠	
١ - شرطه	٣٠	
٥. الصيغة : -	٣٠	
١ - شروطها	٣٠	
ب - اقسامها صحيحة او غير صحيحة	٣٠	
٦. الموقوف : -	٣١	
٧. حكم الوقف	٣٢	
٨. الوقف المنقطع و اقسامه	٣٢	
٩. حكم وقف الفضولى	٣٣	
١٠. مدة اجارة الوقف	٣٣	
١١. التخليّة اذن	٣٣	
١٢. كون الاستغناء انقراضا حكما كالانقراض حقيقة وفيه امثلة	٣٣	
١٣. جواز بيع ما لا ينتفع به لينتفع به في غيره وفيه وجوه	٣٤	
١٤. الوقف المعطل المنافع	٣٥	
١٥. جواز وقف المالك على نفسه	٣٦	
١٦. الوقف في مرض الموت	٣٧	
١٧. الوقف المشاع	٣٧	
١٨. الوقف الباطل وفيه امثلة	٣٨	
١٩. دين الواقف	٣٩	
٢٠. زكاة ريع الوقف	٤٠	
٢١. الوقف على اهل الذمة	٤٢	
٢٢. الشروط العشرة	٤٢	
٢٣. الانتفاع بالوقف العام	٤٥	
٢٤. حق تعيين امام المسجد ومؤذنه	٤٥	
٢٥. الناظر وما يشترط فيه	٤٥	
٢٦. ما يجعل للمتولي من غلة الوقف	٤٥	
٢٧. من ينظر في الوقف	٤٦	
٢٨. انفراد احد الناظرين بالوقف	٤٦	

الموضوع	رقم الصحيفة
٢٩. الموقف عليه	٤٦
٣٠. الاقرار - البيئات - الشهادات	٤٧
٣١. الانتكار	٤٧
٣٢. فصل في شهادة اثنين لجهة ثم اذا تعارضت الشهادات	٤٧
٣٣. بينه	٤٨
٣٤. باب المساجد والمقارنات الخيرية	٤٩
٣٥. المسجد	٤٩
٣٦. الاروقة	٤٩
٣٧. مصلى الجنائز	٤٩
٣٨. مصلى العيدين	٤٩
٣٩. حول جواز بناء الملك فوق المسجد	٥٠
٤٠. الاحوال التي يجوز فيها نقل المسجد واستبداله بغيره لمصلحة عامة	٥٠
٤١. جواز المناقلة للمصلحة العامة	٥٠
٤٢. جواز نقل المسجد المنتفع به لموضع آخر	٥١
٤٣. جواز بيع المسجد اذا ضاق بأهله	٥١
٤٤. جواز نقل المسجد من مكان الى آخر اذا خيف من اللصوص	٥٢
٤٥. جواز بيع المسجد اذا خرب	٥٣
٤٦. جواز بيع المسجد اذا كان في موضع قذر	٥٣
٤٧. الاحوال التي يجوز فيها البناء تحت المسجد او فوقه	٥٣
٤٨. لو بنى الواقف فوق المسجد بيتا لا يضر	٥٣
٤٩. اذا خرب ما حول المسجد عاد الى بانيه	٥٤
٥٠. الاحوال التي يجوز فيها بيع بعض مواد المسجد	٥٤
٥١. الاحوال التي يجوز فيها اتخاذ المسجد في وجه آخر	٥٤
٥٢. الاحوال التي يجوز فيها بيع الوقف واستبداله	٥٥
٥٣. جواز بيع الوقف وصرف ثمنه	٥٦
٥٤. جواز بيع الوقف للمصالح العامة	٥٦
٥٥. جواز بناء الوقف في ملك الواقف	٥٦
٥٦. حكم الاستفادة من المقبرة لمصلحة عامة	٥٧
٥٧. جواز اتخاذ المقبرة العافية مسجدا	٥٧
٥٨. جواز اتخاذ المساجد الخربة مقبرة للمسلمين	٥٨
٥٩. العمري	٦٠

الموضوع	الصحيفة	نم
٦٠. الرقبى	٦١	
٦١. فائدة	٦١	
٦٢. الوصية — تعريفها — حكمها	٦١	
٦٣. أركانها	٦٢	
٦٤. ما تبطل به الوصية	٦٣	
٦٥. المحرم والمكروه من الوصية	٦٣	
٦٦. الهبة	٦٤	
٦٧. أركانها وشروطها	٦٤	
٦٨. ولا يصح هوز الفاصب	٦٤	
٦٩. الاعتصار .	٦٥	
٧٠. هبة الثواب	٦٥	
٧١. الهبة للأولاد	٦٥	
٧٢. خاتمة	٦٦	
٧٣. التعريف بالمؤلف	٦٨	
٧٤. التقاريط	٧٠	
٧٥. مؤلفات صاحب التلخيص	٧٤	

تم بحمد الله



صواب الخطأ

ص	سطر	الخطا	الصواب	ص	سطر	الخطا	الصواب
٩	٢١	محتدة	محتده	٣٩	٢٤	به	به
٩	٢٨	خصيله	حصيلة	٤٠	٢٦	بالجبل	بالحبل
١١	٦	ان الوقت	ان الوقف	٤١	٢٣	رجل	رجلا
١٤	٢	زوجة النبي	زوج النبي	٤٢	١	عطا	عطاء
١٤	٢٣	لفكرة	لفكره	٤٣	٨	المسقطين	المقسطين
١٥	٨	عليه	عليه	٤٣	٢٤	بطل	بطل
١٥	٢٧	وبعد	وبعد	٤٥	٢٤	يتولى	يتولى
١٩	٣	بن	ابن	٥٠	٩	ملاحيء	ملاجيء
١٩	١٨	يبدلون	يبدلون	٥٢	٢	بن	بن
٢٠	١٦	عمر	عمرو	٥٢	٦	اشتهرت	اشتهرت
٢٠	١٩	حيي	حيي	٥٣	٣	بن	بن
٢٠	٢٣	بن	ابن	٥٣	٩	المؤمنين	المؤمنين
٢١	٢	عر	عمر	٥٤	٦	بالامكان	بالامكان
٢١	٩	ورجل	ورجلا	٥٥	٤	الثاني عشر	الثاني عشر
٢٥	٢٦	وهذا وع	وهذا نوع	٥٥	٨	فقراء	فقراء
٢٧	٢٤	والادارة	والادارة	٥٧	٢	جواز	جواز
٣٠	٦	تشريعتهم	شريعته	٥٧	١٩	قنطرة	قنطرة
٣٠	١٩	بعشرين ألف	بعشرين الفا	٦١	٦	بن	بن
٣١	١١	العقلة	الفقلة	٦١	١١	بن	بن
٣١	١٣	لاخلابه	لاخلابة	٦١	٢٢	بن	بن
٣١	١٣	ولاخذ عه	ولاخذعة	٦٢	٢٣	فمن	فمن
٣١	٣٠	علا	على	٦٢	٢٣	مطافه	مطافه
٣٢	٩	يتابد	يتابد	٦٣	٦	ابن عمر	ابن عمر
٣٣	٢١	جهه	جهة	٦٤	٢٧	بما نبح	بما نبح
٣٣	٢٦	مصرفه	مصرفه	٦٦	١٦	يهب	يهب
٣٧	٢	مراعاة	مراعاة	٦٦	١٧	يهج	يهج
				٧٣	٢	ما يجزى	ما يجزى